ثقافة الديمقراطية كمدخل لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي

Culture of Democracy as approach Cementing for Decentralization at The Local Level

إعداد

د/ عرفه زكى محمد عثمان

أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي
كلية الخدمة الاجتماعية – جامعة حلوان

الملخص

استهدفت الدراسة تحديد مستوى ثقافة الديمقراطية وتحديد مستوى أبعاد اللامركزية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي، وتحديد الصعوبات التي تواجه تدعيم ثقافة الديمقراطية للامركزية علي المستوي المحلي، وصولاً إلى آليات مقترحة لتنمية ثقافة الديمقراطية لتدعيم اللامركزية لدي أعضاء المجلس التنفيذي علي المستوي المحلي، وتعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية، واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج دراسة الحالة، والحالة هنا هي مركز الواحات البحرية بمحافظة الجيزة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء المجلس التنفيذي بمركز الواحات البحرية بمحافظة الجيزة وعددهم (30) مفردة، وتمثلت أداة الدراسة في استمارة استبيان لأعضاء المجلس التنفيذي، وتوصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية دالة إحصائياً بين ثقافة الديمقراطية وتدعيم اللامركزية لدى أعضاء المجلس التنفيذي علي المستوي المحلي.

الكلمات المفتاحية: الثقافة، الديمقراطية، ثقافة الديمقراطية، المركزية، التفويض، اللامركزية.

Associate Professor of Social Planning – Faculty of Social Work – Helwan University

Abstract

This study aimed at determining the level of culture of democracy, determining the level of dimensions of decentralization among members of councils executives at local level, the study aimed to determine the difficulties facing cementing the culture of democracy for decentralization at local leve, leading to proposed mechanisms in the aim of developing the culture of democracy cementing for decentralization among members of councils executives at local leve, and this study is considered descriptive studies, and the study relied on the scientific method using the case study method, the case here is baharia oasis center- giza governorate, and the use of the comprehensive social survey form for the members of councils executives in baharia oasis center- giza governorate and the number (30) Single, the study tool was represented in a questionnaire for the members of councils executives, and the results of the study concluded that there was a statistically significant direct relationship between culture of democracy and the cementing for decentralization among members of councils executives at local leve.

Keywords: Culture, Democracy, Culture of Democracy, Centralized, Delegation, Decentralization.

أولاً: تحديد مشكلة الدراسة:

تلعب الديمقراطية دوراً فاعلاً في حياة الشعوب والإرتقاء بالبشرية بإعتبارها قاعدة أساسية لحدوث التنمية بكل أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فلا يمكن للتنمية أن تؤتي ثمارها في غياب من الديمقراطية التي تعزز مشاركة الناس في التعبير عن حاجاتهم ومطالبهم وقيادتهم لعمليات التنمية والتخطيط لحدوثها، ومن ثم يرسمون بأنفسهم السياسات المجتمعية ويتخذون القرارات التي تمس حياتهم وتقابل حاجاتهم ومطالبهم (حسانين، 2012، ص 1).

ومن ثم كلما اتسعت مساحة الديمقراطية والحرية في المجتمع انتشرت به ثقافة التنمية، وبالتالي ازدادت فيه معدلات التنمية الناتجة عن مشاركة المواطن في عملية التنمية، وينمو المواطن وينمو المجتمع (علام، 2015، ص 10).

وأصبحت الديمقراطية وسيلة، لأن الحرية غاية كل إنسان حر ولا يمكن ضمانها بدون الديمقراطية، وهذه هي الوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة ببعدها الإنساني، لأن التنمية هدفها ووسيلتها الإنسان (المصري وآخرون، 2007، ص 5). فالممارسة الديمقراطية ممارسة يومية تطال جميع مناحي الحياة، فهي ليست أسلوباً للتفكير والسلوك والتعامل فقط، كما أنها ليست أشكالاً مفرغة الروح أو مجرد مظاهر، إضافة إلي أنها ليست شكلاً قانونياً فقط، أو حالة مؤقتة أو هبة أو منحة من أحد، وإنما هي حقوق إنسانية لا غني عنها، وهي قواعد وتقاليد تعني الجميع وتطبق علي الجميع دون تمييز (إبراهيم، 2012، ص 47).

وبالتالي فلا يمكن بناء الديمقراطية في أي مجتمع بدون نشر ثقافة الديمقراطية التي تعمق القيم الموجهة لسلوك المواطنين في هذا الاتجاه (شكر، 1999، ص 43-44). حيث لا يمكن أن نتحدث عن الديمقراطية أو ثقافة الديمقراطية منفصلة عن مجمل الإطار الثقافي العام للمجتمع الذي توجد فيه، ذلك أن هذا الإطار هو الذي يحدد النطاق الاجتماعي الذي تمارس فيه الديمقراطية وعناصرها وأبعادها (أحمد، 2004، ص 25).

لذا يجب التركيز علي ترسيخ ثقافة الديمقراطية والمشاركة كضرورتان رئيسيتان لمقابلة احتياجات المواطنين الأساسية، مع ضرورة التوازن بين تحقيق نوعية حياة جيدة للفرد أو المواطن حالياً، وبين حقوق الأجيال التالية مستقبلاً في العيش الآمن، ولتحقيق هذه الغايات أو تلك الرؤية المستقبلية في مصر كان من الضرورى إعادة النظر في عمليات التنمية الحالية (ناجى، 2015، ص 8-9).

كما أن لثقافة الديمقراطية دوراً محورياً في إيضاح عملية الأنتقال إلي الديمقراطية وتوفير شروطها الأساسية، ويتطلب ذلك إنجاز مهام أساسية: **أولهما** نشر الديمقراطية في المجتمع،

وثانيها الاهتمام بتربية المواطنين لتمثيل هذه الثقافة وقيمها في حياتهم اليومية وفي علاقتهم بالآخرين من خلال اتخاذ القرارات في مختلف مجالات الحياة (شكر، 1999، ص 43-44).

وتتضمن ثقافة الديمقراطية أيضاً أساليب الحوار، وطرق التفكير وإصدار الأحكام، بالإضافة لحرية النقد وفق آليات معينة لا تخرج ولا تؤثر في حرية الآخرين ومشاعرهم، لأن الديمقراطية لا تقوم إلا علي الشراكة المجتمعية وإستيعاب كل الإتجاهات والإختلافات في المجتمع الواحد وهذا يؤكد نبذ فكرة الإقصاء القسري (الحربي، 2008، ص 183).

ولذلك تأتي تنمية ثقافة الديمقراطية والمفاهيم المرتبطة بها علي رأس المتطلبات التخطيطية اللازمة لتنمية الموارد والطاقات البشرية في إطار يدعم أسس ومفاهيم التنمية الذاتية كضمانه إستراتيجية لا بديل عنها في العمل المستمر علي طريق التنمية (مكروم، 2004، ص 246).

ويعتبر تعزيز ثقافة الديمقراطية بين المواطنين حجر الزاوية للإصلاح والإرادة الحرة والعزيمة علي التغيير والتحديث والمشاركة الفاعلة في تحديد وقيادة مسيرة الإصلاح الاجتماعي في المجتمع (السروجي، 2009، ص 233).

وتعد ثقافة الديمقراطية العمود الفقري في بناء المجتمع، ذلك أنها تبني علي أساس الثقة المتبادلة بين المواطن وحكومته قوامها المشاركة الشعبية التي تعني إجمالاً مشاركة أبناء الشعب في المشروع الإنتاجي الوطني (مكروم، 2004، ص 202).

وفي السنوات الأخيرة وتحت تأثير العولمة والتحول إلي إقتصاديات السوق وتغير طبيعة دور الدولة، وموجات الإصلاح السياسى والإنتقال إلي الديمقراطية، وظهور أفكار وممارسات الحكم الرشيد وتمكين المواطنين، وتنامى قوة ونفوذ المجتمع المدني، إزداد التوجه نحو اللامركزية سياسياً وإدارياً ومالياً، وذلك أن اللامركزية في جوهرها تمكين للمجتمع المحلي، بحيث يستطيع تحديد أهدافه وإحتياجاته بوضوح، وبحيث تتهيأ له أوسع الفرص لحل مشاكله بكفاءة عبر المشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار والتنفيذ والمتابعة والمراقبة والتقويم، ولم تعد اللامركزية ترافاً أو خياراً، بل أمراً مقضياً تحتمه روح العصر ومتغيراته (عبد الوهاب، والمنوفي، 2007، ص 5).

وشهدت السنوات الأخيرة اهتماماً متزيداً بموضوع اللامركزية، نتيجة لتقلص دور الدولة وزيادة دور الأقاليم، وأصبحت الدولة في العصر الحديث تأخذ بقدر من المركزية واللامركزية، حيث لم يعد بالإمكان إتباع الأسلوب المركزي علي إطلاقه، وذلك بسبب إتساع نشاط الدولة وامتداد الأقاليم جغرافياً وإتساع رقعتها مع اقتران ذلك بوجود تفاوت ملحوظ في طبيعة المشكلات التي تميز كل إقليم علي حده (زكريا، 2006، ص 33).

ومن هنا سعت العديد من الدول النامية للتحول لفكر اللامركزية من مطلع التسعينيات من القرن العشرين علي اعتبار كونها وسيلة من وسائل تحقيق التنمية وتمكين المجتمعات المحلية، وفي إطار سعيها لتطبيق اللامركزية (Hussein, 2006, p 371-382).

وتعد اللامركزية أحد أهم النظم التي يمكن من خلالها تمكين المواطنين في المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة والحقيقية في إدارة الشئون العامة المحلية للمجتمعات التي يعيشون بها، كما أنه بدون تطبيق سليم للامركزية لا يمكن القول بإمكانية تحقيق التنمية المحلية المستدامة، لاسيما في ظل عجز الحكومة المركزية عن الوفاء بكافة احتياجات المجتمع، وخاصة مع تنامى عدد السكان من ناحية وندرة وسوء استغلال الموارد الطبيعية من ناحية أخرى، وفى غياب اللامركزية لا يمكن الحديث عن الديمقراطية بأشكالها المختلفة (الطوخي، 2010، ص 2).

ويمكن النظر إلي اللامركزية كأداة لتحقيق التنمية المستدامة وكأداة لتوسيع قاعدة المشاركة المحلية، حيث تتطلب مشاركة واسعة من جانب المجتمعات المحلية في تحديد مشكلاتها والمشاركة بفاعلية في تخطيط وتنفيذ المشروعات وتقييمها، وهذا الترابط بين هدف المشاركة والاعتداد بدور اللامركزية كأداة فاعلة يعبر بالضرورة عن أبرز جوانبها المنوطة في المسيرة التنموية في الدولة، كما تعد ملمحاً من ملامح التمكين الشامل لأفراد المجتمع (هلال وآخرون، 2010، ص 23).

واللامركزية لا تعني إضعاف السلطة المركزية أو التقليل من دورها في رسم إستراتيجية التنمية العامة، ولا تعني أيضاً إنهاء الدور الرقابي لها علي أداء الأجهزة المحلية، وأنما تعني قيام الحكومة المركزية بمهام رسم الإستراتيجيات الوطنية وتحديد الأهداف العامة ووضع نظم المتابعة والرقابة والمحاسبة، علي أن تقوم الأجهزة المحلية بمهام التنفيذ في ضوء ذلك، ويمكن القول إن اللامركزية تحقق ميزات للسلطة المركزية فهي من ناحية تجعل المطالب والاحتياجات الشعبية تتجه صوب الأجهزة المحلية مما يقلل من الضغوط علي السلطة المركزية (العزباوي، 2016، ص 21).

ونجاح اللامركزية لا يتركز علي بناء مؤسسات سياسية صالحة فحسب، بل يقوم أيضاً علي ضرورة تحسين الحكم بمجمله علي الصعيد المحلي، ويضم ذلك مشاركة فعلية للمواطنين وإدماجهم في عمليات صنع القرار بغية تعزيز الشفافية والمساءلة، وإن إدماج كافة الأطراف الفاعلة علي الصعيد المحلي ضروري لنجاح التنمية البشرية، وللتأكيد من أن مختلف هياكل السلطة المحلية تعمل سوياً (لوتز، وليندر، 2004، ص 3).

ولقد تناولت العديد من الدراسات ثقافة الديمقراطية وتدعيم اللامركزية، وذلك على النحو التالي:

(أ) الدراسات المرتبطة بثقافة الديمقراطية:

بالنسبة للدراسات المرتبطة بثقافة الديمقراطية فنجد أن نتائج دراسة (Madrid, 2001) أشارت إلي أن ثقافة الديمقراطية هي ذلك التنظيم الموجه للسلوك القائم علي الحوار وعلي العقل وبدونها لا يمكن الوصول إلي الحرية الكاملة، وأوصت الدراسة المسئولين وصانعي القرار بالإهتمام بالممارسات الديمقراطية عند القيام بصنع وإتخاذ القرار.

وأكدت دراسة (البسيوني، 2002) علي مظاهر السلوك الديمقراطي لدي الشباب وتمثلت في إعطاء أهمية للمشاركة السياسية خاصة التصويت في الانتخابات، وإعطاءهم الحرية لاختيار ما يناسبهم، وإتباع آداب الحديث عند الحوار المتبادل، إعطاء أهمية للعمل الجماعي والحرص علي المشاركة فيه، احترام الرأي الآخر وعدم التعارض معه، تبادل الآراء قبل اتخاذ القرارات تجاه القضايا المطروحة.

كما توصلت نتائج دراسة (J., Bessant, 2004) إلي أن الممارسة الديمقراطية تنطوي علي الالتزام بالممارسات والقواعد والمؤسسات التي تشكل الديمقراطية التمثيلية، فالممارسة الديمقراطية تقوم علي وجود المؤسسات وضمان احترام حقوق الإنسان الإساسية، وإذا كان الاقتراع العام والحقوق الديمقراطية تمثل أموراً محورية لتحقيق ممارسة ديمقراطية حديثة، ويوجد حقوق أساسية لبناء المجتمع المدني مثل حرية التعبير وحرية تقديم المطالب.

كما أوضحت نتائج دراسة (Marco, 2006) أن العوامل الثقافية المتمثلة في القيم والتقاليد والتاريخ السياسي في أي مجتمع تؤثر بقوة في الحياة الديمقراطية بل تعتبر بعداً من أبعاد الديمقراطية واللامركزية، كما أوضحت الدراسة أن الثقافية السياسية عندما تكون لها قيم جماعية داعمة للديمقراطية فهي تشجع علي تطوير وتعزيز الاستخدام الديمقراطي والكيفية التي يتم بها اتخاذ القرارات.

وأكدت نتائج دراسة (Kerry, 2006) علي أهمية تعزيز الديموقراطية والحكم الرشيد في صنع السياسات التعليمية، والفهم الأفضل للخصائص المحلية لكل دولة علي حده، وتسهيل وتعزيز وتشجيع مثل هذه الخصائص، والتنمية في مجالات الإقتصاد السياسي الدولي.

وأكدت نتائج دراسة (Galambos, 2009) علي أن قيمة التسامح هي الأكثر ارتباطاً بقيم الديمقراطية، وأن تضمين القيم في محتوى المناهج الدراسية يدعم وضع قيمة مثل التسامح في

تعليم الخدمة الاجتماعية، ومن القيم الرئيسة لمهنة الخدمة الاجتماعية حق الأفراد في الاختلاف عن بعضهم البعض، وحقهم في النمو وحل مشكلاتهم بأنفسهم وتحوي تلك القيم قيمة التسامح.

كما أوصت دراسة (أبو الحسن، 2011) بضرورة اهتمام معلمي الخدمة الاجتماعية بغرس قيم الديمقراطية لدي الطلاب تلقيناً وممارسة، وكذلك ضرورة اهتمامهم بترجمة قيم المهنة المرتبطة بالديمقراطية إلي معايير سلوكية يمكن للطلاب الالتزام بها.

أما دراسة (عباس، 2011) ركزت علي أن الديمقراطية من منظور الشباب تعني احترام الرأي والرأي الآخر، وعدم التدخل في شئون الآخرين، واحترام الأداب والتقاليد العامة، ويدل ذلك علي أن الشباب علي درجة عالية من الوعي كونهم اقتربوا من توصيف الديمقراطية بمعناها الجوهري، وأكدت نتائج الدراسة علي ضرورة إدخال الديمقراطية في المناهج الدراسية، ويدل ذلك علي إدراك ووعي عينة البحث لأهمية ومعني الديمقراطية في بناء المجتمعات وتحقيق العدالة.

وأشارت نتائج دراسة (H.I., Abusharia, 2013) إلي أن إشراك ومشاركة المواطنين مهم جداً لتحقيق السلام والحفاظ عليه في المجتمعات الديمقراطية، ولتحقيق ذلك يجب علي الحكومة الإستجابة لمتطلبات واحتياجات المواطنين الأساسية، وأوصت الدراسة بضرورة إدراج ثقافة الديمقراطية في المناهج التعليمية للحفاظ علي الوحدة والمشاركة الفعالة في صنع القرار.

كما توصلت نتائج دراسة (عبد المؤمن، 2014) إلي أن مستوي أبعاد ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي مرتفعة، والتي تمثلت في المشاركة، العدالة، ثقافة الحوار، المساواة والحرية، إحترام الرأي والرأي الأخر.

وتوصلت نتائج دراسة (محمد، 2016) إلي أن مستوي أبعاد ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع، والتي تمثلت في العدالة، إحترام الرأي والرأي الأخر، المساواة والحرية، المشاركة، ثقافة الحوار، وكذلك مستوي أبعاد أساليب إتخاذ القرارات التخطيطية المستخدمة لدي أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع والتي تمثلت في الأسلوب العلمي، أسلوب الخبرة، الأسلوب الإبتكاري.

وكذلك أكدت نتائج دراسة (عبد المطلب، 2017) علي أن الانتماء والولاء يعتبر الأكثر أولوية ولن يشعر الفرد بالانتماء والولاء داخل الدولة إلا من خلال تحقيق العدالة والمساواة والوفاء بالحقوق والواجبات تجاه المواطنين من قبل الدولة، وأن مصدر المواطنة الأساسي يتمثل في الهوية الوطنية، وأن الأبعاد السياسية للمواطنة تتمثل في حق الترشيح في الانتخابات، وأن الواسطة والمحسوبية تؤثران علي المواطنة والانتماء.

كما أوصت دراسة (محمد، 2018) بضرورة التدريب علي الممارسة الديمقراطية، من خلال إنشاء ناد للمناظرات الطلابية، والتأكيد علي دور الجامعات في تأصيل السلوك الديمقراطي لدى طلابها من خلال التنشئة السياسية، ونشر الثقافة والقيم الديمقراطية بين الطلبة وتعزيز الممارسة الديمقراطية، وضرورة أن تقوم الحكومة والجامعات بنشر الثقافة الديمقراطية من خلال المناهج لتحقيق التواصل الفكري والتماسك في المجتمع.

وأكدت نتائج دراسة (بالراشد، 2020) علي أن ترسيخ ثقافة الديمقراطية يتطلب جهداً كبيراً من مؤسسات مختلفة منها الأسرة والإعلام وخاصة المدرسة حتي تستطيع المساهمة بفعالية في ترسيخ تلك الثقافة ونشرها علي أوسع نطاق في المجتمعات العربية، والتأكيد علي حقوق الإنسان بإعتبار أن نشر هذه الحقوق وترسيخها لدى الأفراد والمجتمعات ييسر بناء ثقافة ديمقراطية.

(ب) الدراسات المرتبطة بتدعيم اللامركزية:

أما بالنسبة للدراسات المرتبطة بتدعيم اللامركزية فقد أكدت نتائج دراسة (George, 2001) علي أهمية اللامركزية في العمل الاجتماعي من خلال مؤسسات المحلية، كما أشارت إلي أهمية توافر نظم للمعلومات للنجاح في وضع الخطط، وأوضحت نتائج الدراسة أيضاً أن النجاح في تطبيق اللامركزية يعتمد علي مشاركة أفراد المجتمع وكذلك المنظمات في تبادل المعلومات.

وأكدت نتائج دراسة (Burge, 2001) أن اللامركزية السياسية والإدارية من المكونات الرئيسية للتنمية والديمقراطية، مما يشير إلي أن تحقيق اللامركزية في المستويات المركزية والمحلية يؤدي إلي مزيد من المشاركة في صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، وزيادة فعالية وواقعية استراتيجيات التنمية.

كما أكدت نتائج دراسة (عبد الوهاب، 2001) علي ضرورة التحديد الواضح لاختصاصات كل مستوي محلي، ودعم الموارد المالية المحلية الذاتية، وتطوير نظام المساءلة المحلية، والبحث عن آليات لتقييم أداء القيادات، وضرورة الاهتمام بالبحث العلمي في إصلاح الإدارة المحلية.

كما أشارت نتائج دراسة (Hiskey, Seligson, 2003) إلي أن اللامركزية يمكن أن تعزز من مستويات مشاركة المواطنين مع الحكومة، ودعم النظام السياسي للحكومة علي المستوي المحلي، وكذلك فالأداء الاقتصادي والسياسي غير الفعال للحكومة يمكن أن يؤدى إلي تكوين آراء سلبية للمواطنين عن أداء المؤسسات المحلية.

كما أوضحت نتائج دراسة (Vani, 2006) أن المواطنين قد أدركوا أهمية وكيفية المشاركة من خلال المؤسسات السياسية، ومنها حضور الاجتماعات وسلوك التصويت والانتخابات

والمراقبة والمحاسبة، ومن هنا إتضح أن الإطار الثقافي للمشاركة جزء لا يتجزأ من المشاركة والممارسات الرسمية وغير الرسمية والقيم الكامنة والمعايير الأخلاقية والتفاهم مع الجهات الفاعلة، فالمشاركة هي حجر الزاوية لسياسات اللامركزية.

كما أكدت نتائج دراسة (عريقات وآخرون، 2006) علي أن تطبيق اللامركزية يحتاج إلي دولة قوية فاعلة علي المستويين الأقليمي والدولي، وسلطات محلية حقيقية ملتزمة ومؤهلة، ومواطنون ومجتمعات مدنية مشاركة وفاعلة، وأكدت نتائج الدراسة أيضاً علي ضرورة وأهمية مشاركة المواطن في تخطيط وتنفيذ وتقويم برامج التنمية، وتوزيع المخصصات المالية المركزية وفق مؤشرات ومعايير تراعي الأوضاع السكانية والاقتصادية والاجتماعية لكل وحدة محلية.

وتوصلت نتائج دراسة (Kopang, Botlhale, 2006) إلي تزايد مشاركة المواطنين وتحسين أداء الحكومة المحلية من خلال تطبيق اللامركزية، كما أظهرت نتائج دراسة أن اللامركزية ساعدت علي تحقيق فاعلية الخدمات المقدمة، وعززت من المشاركة في المحليات.

كما توصلت نتائج دراسة (Zeynep, 2008) إلي أن اللامركزية تعمل علي تقليل الرشوة والفساد والإختلاس وعدم المساواة، وتزيد من كفاءة المستوي التعليمي والخبرة للعاملين، كما أظهرت إلي وجود تتباين وفقاً لمتغيرات السياق الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، وكذلك وجود تباين في درجة الحصول علي الموارد والسلطة.

وتوصلت دراسة (سلام، 2010) إلي وضع مجموعة من المقترحات للتغلب علي معوقات اللامركزية تمثلت في المساءلة في إدارة الموارد، وتوعية القيادات العليا بأن اللامركزية لا تعني سحب السلطات منها، والتركيز علي التدريب للكوادر سواء علي المستوي المحلي أو المركزي، وأن يكون القرار جماعياً وليس فردياً، والعمل علي توفير الخبرات والكفاءات علي المستوي المركزي حتي لا تهدر الموارد.

كما توصلت نتائج دراسة (Nicola, 2010) إلي أن اللامركزية تعمل علي تقليل الفوارق والفجوة بين الطبقات كما تعمل علي إعادة توزيع الموارد علي كافة فئات المجتمع، وكذلك تعمل علي توزيع السلطات وإعطاء فرصة أكبر للمشاركة لأفراد المجتمع، كما تساعد علي تحقيق التنمية علي مستوي المجتمع وقطاعاته المختلفة مما يؤدى إلي تحقيق العدالة الاجتماعية، وأكدت نتائج الدراسة أن اللامركزية هي الضمان الدستوري لتحقيق العدالة.

كما أشارت نتائج دراسة (فريد ، 2011) إلي أن أحد المتطلبات الهامة لتطبيق اللامركزية هي ضرورة وجود قيادات إدارية مؤهلة علي المستوي المحلي وأن تكون لديها رؤية حول كيفية تطبيق اللامركزية، كما توصلت نتائج الدراسة إلي أن العاملين بالإدارة المحلية يدركون أهمية

اللامركزية كبعد رئيسي ومهم للحد من الفقر في المجتمع المصري، وأن تطبيق اللامركزية يحقق العديد من الفوائد منها زيادة الانتماء الوطني، وزيادة الإنتاجية، ودعم الاقتصاد الوطني، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أوصت دراسة (محمد، 2011) بضرورة توفير قاعدة بيانات ومعلومات مع أهمية استخدام التكنولوجيا الحديثة في توفير المعلومات اللازمة، وضرورة مشاركة المواطنين في المجتمعات المحلية لتحديد احتياجاتهم ونشر ثقافة العمل الفريقي بين المخططين المحليين وإيجاد روح التعاون والتنسيق بين الأجهزة المسئولة عن التنفيذ مما يساعد علي الاستثمار الأمثل للموارد المتاحة.

وتوصلت نتائج دراسة (حسني، 2011) إلي أن هناك عدة مزايا مترتبة علي تطبيق لا مركزية التخطيط مثل تخفيف الضغوط والعبء علي الحكومة المركزية، السرعة والمرونة في انجاز الأعمال وحل مشكلات المواطنين، اللامركزية تزيل فكرة تسيد الحكومة المركزية وإنفرادها بالسلطة، سهولة الاتصال بين القيادات التنفيذية والشعبية دون تعقيدات روتينية، توفر المعلومات لدي المستويات اللامركزية مما يجعل هناك سهولة في اتخاذ القرار، إمكانية التنسيق بين مختلف الخدمات مثل الصحة والتعليم في إطار اللامركزية، حيث تساعد اللامركزية علي توسيع قاعدة ونطاق الممارسة الديمقراطية.

وأشارت نتائج دراسة (أبو الحسن، 2011) إلي أنه نتيجة ضعف اهتمام أعضاء المجلس الشعبي المحلي بتحديد حجم المشكلات والموارد المادية والبشرية والوقت المطلوب لحلها نظراً لضعف توافر البيانات والمعلومات الصحيحة عن المجتمع، بما يؤدى إلي إتجاهم واعتمادهم بشكل أساسي علي الخطط المركزية، بالإضافة إلي ضعف قدرتهم علي ابتكار أساليب وبدائل حل مشكلات المجتمع، بالإضافة أن أفكارهم وآراءهم تتسم بالتقليدية.

كما أوصت دراسة (رضوان، 2011) بضرورة وضع إطار عام لكيفية بناء قدرات العاملين بالمحليات ضمن الخطة الموضوعة للإتجاه نحو اللامركزية، وإشراك المواطنين في وضع الخطط المحلية، ورصد وتحليل التجارب الناجحة في مجال المشاركة المتجتمعية ونشرها حتي يمكن توليد الشعور بإمكانية النجاح والتعليم من التجارب الماضية، وزيادة وعي الجمهور بأهمية اللامركزية مما سيؤدي إلي وجود دافع لدى المواطنين ومطالبتهم بتطبيق اللامركزية، وهو ما يولد الشعور بأهمية تحقيق اللامركزية كأولوية.

وأكدت نتائج دراسة (معهد التخطيط القومي، 2012) علي ضرورة إتباع مبدأ الافصاح والشفافية في إعداد الموازنة الاستثمارية لخطة التنمية المحلية مما يسهم في نجاح تطبيق

اللامركزية، وقد يستلزم ذلك الالتزام بمعايير محددة وبنسب عادلة تتسم بالوضوح والحيادية عند توزيع هذه الاستثمارات سواء بين المحافظات أو داخلها.

كما أكدت نتائج دراسة (حسانين، 2012) علي أهمية دعم الأسرة والإعلام للقيم الداعمة للديمقراطية والمشاركة الشعبية، بإضافة إلي عمل دورات تدريبية تهدف إلي جود قائد يدعم من قيم ومبادئ ثقافة اللامركزية، وتشجيع العمل التطوعي بالمجتمع من مشاريع تعمل علي حل مشكلات المجتمع، واستثمار الموارد والإمكانيات الموجودة بالمجتمع.

وتوصلت نتائج دراسة (Sackeyfio, 2012) إلي أن الإطار المؤسسي اللامركزي ساهم في تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لإعادة دور الدولة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفقراء واقتسام الموارد المادية علي أساس المساواة وإتاحة الفرصة للجميع للوصول إلي الخدمات الأساسية في مجال البنية الأساسية والصحة والتعليم والتوظيف والإسكان.

كما أكدت نتائج دراسة (Gasto, 2013) علي ما تحققه اللامركزية من نقل السلطة إلي السلطات المحلية، وأهمية ذلك في تحسين مستوي الخدمات، وتحقيق الاستقلالية في اتخاذ القرارات، وزيادة المساءلة للعاملين.

كما أشارت نتائج دراسة (السيد، 2013) إلي أن للخبرات الدولية أهمية في تحقيق الإرتباط بين عناصر وبرامج بناء القدرات بالعوامل الدافعة للامركزية، وكذلك ضرورة توافر الأطر القانونية الحاكمة للامركزية وبناء القدرات، وكذلك مشاركة المستويات المحلية المختلفة في أنشطة وبرامج بناء القدرات المحلية، وإنشاء الروابط والمنتديات المحلية، ودعم عمليات التنسيق المحلي.

وأكدت نتائج دراسة (عبد الوهاب، 2015) علي زيادة معايير جودة المعلومات في التخطيط لدعم اللامركزية لصنع القرار التخطيطي ومن أهم تلك المعايير استخدام الدقة في التخطيط والملائمة والتوقيت، بالإضافة إلي تطبيق التفويض في دعم اللامركزية لصنع القرار التخطيطي.

وتوصلت دراسة (كريم، وأحمد، 2015) إلي مجموعة من نتائج من أهمها: أن الأخذ بأسلوب الإدارة اللامركزية الإقليمية قد أصبح رمزاً من رموز تقدم الدول وانفتاحها علي مواطنيها والعالم، وتشجيع المسئولين في الوحدات المحلية علي المشاركة في عمليات صنع القرارات، وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين جميع المواطنين في كافة أنحاء الدولة من الاستفادة من الخدمات، وزيادة إدراك مواطني تلك الوحدات المحلية بأهمية ما يؤدوه من واجبات وما يكسبونه من حقوق سواء أكان ذلك ضمن إطار الإقليم أو ضمن الدولة ككل.

وأكدت نتائج دراسة (Rordriguez, 2016) علي أن الاحزاب السياسية تؤدى دوراً هاماً ليس فقط في تصميم وتنفيذ وتطبيق اللامركزية في تقديم الخدمات العامة، ولكن أيضاً في دعمها وتعزيزها لما لها من قدرة علي مساعدة الحكومات أن تكون أكثر استجابة للاحتياجات المجتمع.

كما توصلت نتائج دراسة (حسين، 2018) إلي وجود آليات للنجاح في تطبيق اللامركزية منها اللامركزية في تخطيط الخدمات، إعطاء صلاحيات للمحليات في توفير التمويل، زيادة تعبئة الموارد الذاتية للمحليات، تفعيل لامركزية صنع القرار من خلال تفويض السلطات للمحليات، إعطاء المحليات درجة من الاستقلالية في اتخاذ القرار، تفعيل لامركزية المتابعة بإعطاء المحليات صلاحية وسلطة تداول المعلومات مع المؤسسات الأخري، توفير نظام فعال للاتصالات.

كما أوصت دراسة (عبد العزيز، 2018) بضرورة منح صلاحيات إدارية أوسع لمديري مديريات الإسكان، ونشر ثقافة اللامركزية بين مسئولي مديريات الإسكان، وتدعيم الثقة لدي العاملين حيث أن للثقة دوراً كبيراً في ايجاد الدافعية وتحمل المسئولية من قبل العاملين، واعتماد آليات الرقابة والمساءلة في مديريات الإسكان، وتوسيع قاعدة المشاركة في اتخاذ القرارات.

وأكدت نتائج دراسة (محمد، 2018) على ضرورة وضع ضوابط لتحقيق مبادئ الحوكمة وزيادة الشفافية والمحاسبية، ويجب أن يترك للمحليات مجال للتنافس فيما بينها علي جذب المشروعات الخاصة لتتوطن بها، وهذا يستلزم أن يكون للمحليات سلطات حقيقية وليست مجرد تفويضات، وضع إطار زمني محدد للتحول نحو تطبيق اللامركزية وذلك طبقاً للسياسات المتبعة في تطبيق اللامركزية.

وأظهرت نتائج دراسة (الشوارية، 2019) علي وجود أثر لأبعاد تطبيق اللامركزية منها تفويض السلطة والتمكين، والمشاركة في اتخاذ القرارات الإدارية، وتدفق المعلومات والسرعة في الإنجاز، وفاعلية القرارات الإدارية المتخذة.

كما أكدت نتائج دراسة (بلفضل، 2020) علي ضرورة تصحيح الخلل في عملية التنمية المستدامة المتمثل في التفاوت في مستوى التنمية بين المدن الكبرى والعواصم والمناطق النائية، وتحقيق التوازن بين مختلف المناطق من خلال الاتجاه نحو اللامركزية، وتحقيق إشراك أكبر للشعب في اتخاذ القرارات، وتخفيف أعباء الإدارات المركزية باللامركزية وتحقيق سرعة وفعالية في انجاز المهام، وإعطاء اللامركزية بهذا المفهوم دورها الملائم لتخطيط وتنفيذ التنمية المحلية للمجتمع.

وتأسيساً على ما سبق عرضه من الدراسات السابقة فإن الباحث يرى أن تنمية ثقافة الديمقراطية والمساواة والحرية والمشاركة يمثل حجر الأساس لتدعيم اللامركزية، وإنتشار اللامركزية ونجاحها يعتمد علي رأس المال الاجتماعي السائد بالمجتمع، وبتطبيق اللامركزية فإن ذلك يساعد فى سرعة اتخاذ القرار وسرعة الحصول على المعلومات التي تخدم جميع القطاعات بالمجتمع.

ومن خلال الطرح السابق وفي إطار ما تم عرضه من دراسات سابقة تتحدد مشكلة الدراسة في تحديد مستوى ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي، وكذلك تحديد مستوى أبعاد اللامركزية لديهم، بالإضافة إلى تحديد الصعوبات التي تواجه تدعيم ثقافة الديمقراطية للامركزية علي المستوي المحلي، وصولاً إلى آليات مقترحة لتنمية ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي علي المستوي المحلي وذلك لتدعيم اللامركزية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

1. تحديد مستوى ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي.
2. تحديد مستوى اللامركزية على المستوي المحلي.
3. تحديد الصعوبات التي تواجه تدعيم ثقافة الديمقراطية للامركزية علي المستوي المحلي.
4. تحديد مقترحات تنمية ثقافة الديمقراطية لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي.
5. التوصل إلي آليات مقترحة لتنمية ثقافة الديمقراطية لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي.

ثالثاً: أهمية الدراسة:

1. الدور الكبير الذي تلعبه ثقافة الديمقراطية في تشكيل وعي المجتمع وبنائه ودرها في صياغة سلوك المواطنين وتوجيه عملية التنمية.
2. تعتبر ثقافة الديمقراطية من المتطلبات التي يجب توافرها لدى كل مواطن صالح ينتمي لوطنه.
3. تساعد ثقافة الديمقراطية في دعم مشاركة المجتمع وأفراده في عملية صنع القرارات ورسم السياسة العامة، كما تساعد المسئولين علي أداء أدوارهم بكفاءة.
4. أن اللامركزية تعمل علي تحقيق العدالة الاجتماعية بالمجتمع وكذلك تفعيل دور مؤسسات المجتمع.
5. تعتبر اللامركزية الأسلوب الأمثل في العمل نظراً لوجود العديد من المشكلات التى يعانى منها المجتمع، بالإضافة إلي احتياجاته المتعددة، الأمر الذى يتطلب وجود إدارة واعية

وأساليب تنظيمية جديدة، وبالتالي أصبحت اللامركزية مطلباً يجب تحقيقه حيث أكد دستور مصر لعام 2014م علي ذلك.

رابعاً: فروض الدراسة:

(1) **الفرض الأول للدراسة:** "من المتوقع أن يكون مستوى ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي مرتفعاً".

- **ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:**

1. ثقافة الحوار.
2. احترام الرأي والرأي الآخر.
3. العدالة.
4. المساواة الحرية.
5. المشاركة.

(2) **الفرض الثاني للدراسة:** "من المتوقع أن يكون مستوى اللامركزية على المستوي المحلي مرتفعاً".

- **ويمكن اختبار هذا الفرض من خلال الأبعاد التالية:**

1. المعتقدات الفكرية والموروث الثقافي.
2. الشفافية.
3. الثقة في القدرات.
4. السلطة والمسئولية.
5. الاستقلالية في اتخاذ القرارات.

(3) **الفرض الثالث للدراسة:** "توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ثقافة الديمقراطية وتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي".

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(1) مفهوم ثقافة الديمقراطية: Culture of Democracy Concept

ثقف الإنسان: أدبه وهذبه وعلمه، تثقف: تعلم وتهذب، ويقال فلان تثقف على فلان، وتثقف فى مدرسة كذا، الثقافة: العلوم والمعارف والفنون التى يطلب العلم بها، والحذق فيها (مجمع اللغة العربية، 1996، ص 85).

فالثقافة كمصطلح عام هى مجموعة العادات والتقاليد والمهارات والتقنيات والفنون والعلوم والأديان والسلوك السياسى لجماعة من الناس فى فتره محدده من الزمن (السكري، 2000، ص 132).

وهي تمثل أيضا المجموعة الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز المجتمع والفئة الاجتماعية، ولا تشمل فقط الفنون والأدب، ولكن وسائل الحياة والحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات (Duxbury, 2007, p 6).

كما تعرف الثقافة أيضاً على إنها الأسلوب الذى يعيش به البشر ويتفاعلوا من خلالها مع المجتمع المحيط بهم، ومع المجتمع العالمي (UNESCO, 2009, P 1).

فالثقافة هي ممارسة أحد جوانب الفكر أي تجسيد جانب من الفكر في سلوك اجتماعي، فكلما كانت القيم الثقافية شاملة لجميع مناحي الحياة، وكاملة وواضحة، ودقيقة وبناءة، كلما كانت الثقافة طريقة في التفكير والشعور والسلوك أكثر فعالية (زرواتي، 2014، ص 54).

والديمقراطية مفهوم دار، ومازال يدور حوله جدل كثير، ويتستر خلفه مرام شتى فهو مفهوم معقد وغامض ومركب، استخدم ولا يزال يستخدم بمعان شتى تختلف بإختلاف الزمان والمكان، بل وتتباين داخل المكان الواحد بإختلاف المراحل الزمنية المتعددة فيه، وذلك تبعاً للاتجاهات الفكرية السائدة فيه، فالديمقراطية وليدة إرث تاريخى واجتماعي وسياسى وثقافى بعينه، تنبت منه وتنمو وتتطور معه وتعبر عنه، وعليه فإن الممارسة الديمقراطية تتباين تبعاً لنوعية النظام الديمقراطي وخصائصه المشتقة من إرثه الثقافي وخبراته التاريخية (خضر، 2006، ص 20-21).

ولقد تعددت تعريفات وتفسيرات الديمقراطية إلي الحد الذي لم يعد هناك تفسير واحد دقيق لها، فصار معني الديمقراطية يعكس مجموعة من الأفكار المتعلقة بالحرية، أو ببعض الممارسات والإجراءات التي تمثل المواقف والإتجاهات والرؤي المختلفة الخاصة بها، فنجد الديمقراطية من المنظور السياسي تعني نظام الحكم المبني علي الإنتخابات ونظام البرلمان والتعددية الحزبية ووجود المعارضة وحرية التعبير، ومن المنظور الاقتصادي عدالة توزيع الثروات وتلبية الاحتياجات الأساسية وتحقيق الرفاهية للجميع، ومن المنظور الاجتماعي تحقيق المساواة في الفرص بأبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Clark, 2006, p 105).

وتعرف الديمقراطية بأنها نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامة الشخصية الإنسانية، ويقوم علي أساس مشاركة الأعضاء الجماعة في إدارة شئونها (بدوى، 1993، ص 101-102).

كما تعرف الديمقراطية بأنها أسلوب للحياة، ونظام يقوم علي قناعة كاملة من مواطني المجتمع البشري بقيمة الديمقراطية فكراً وممارسة، وقناعة كاملة بالمبادئ الأساسية من حرية، ومساواة، وعدالة، وأن السيادة للشعب دون سواه، كما أن هذه المبادئ تستلزم آليات معينة تجسد المبدأ إلي واقع حي متجدد، كتعدد الأحزاب والأفكار، وكل من شأنه تحقيق سيادة الشعب ومصلحته العامة (زهران، 2005، ص 39).

ويعرف (T., Christiano, 2008, P 1) الديمقراطية بأنها طريقة لصنع القرار الجماعي تتسم بنوع من المساواة بين المشاركين في مرحلة أساسية لصنع ذلك القرار، ويشير (T., Christiano, 2009, P 343-347) إلي الديمقراطية بأنها نظام الحكم الذي من خلاله يحصل الناس علي السلطة إما بصوره مباشرة أو من خلال الانتخاب الحر، ويضمن ذلك النظام الحقوق الفردية والسياسية مثل حرية الرأي وحرية العقيدة، كما يضمن احترام المعتقدات والمذاهب الأخرى.

بينما تعرف ثقافة الديمقراطية بأنها مركب من المعلومات والمهارات والإتجاهات تنمي معاً، ويؤثر كل منهما علي الآخر، وتؤدي إلي الفهم العلمي للمفاهيم المأخوذة من الحياة واللغة اليومية، وهي بذلك تتطلب معرفة ما تدور حوله المناقشات السياسية والديمقراطية الرئيسية، ومعتقدات المتنافسين الرئسيين، وكيف يمكن لهذه المعتقدات أن تؤثر علينا (B., Crick, 2000, P 61).

ويمكن تعريفها أيضاً علي أنها مجموعة من التصورات الفكرية والمهارات والإتجاهات التي تكونت وتشكلت لدي الفرد بفعل الدستور والقانون عبر التجربة الحضارية المميزة للمجتمع في تاريخ نضاله، والتي تحكم علاقات الأفراد ونظم المؤسسات بما يكفي لتعبئة الإرادة المجتمعية في حركة اجتماعية منظمة لتحقيق الأهداف القومية ومساندة قضايا التنمية (مكروم، 2004، ص 209).

كما أن ثقافة الديمقراطية تظهر في كل ركن من أركان الحياة العامة، كاحترام الرأي الآخر سياسية أو دينية أو ثقافية أو فنية، وقبول سيادة القانون، كالتقيد مثلاً بقوانين السير، هذا السلوك "المتمدمن" يعكس نضوجاً في اليمقراطية تؤثر إيجابياً علي الحياة السياسية لأن نوعية الممارسة واحدة في كلا الطرفين (يسن، 2007، ص 21-22).

وثقافة الديمقراطية سلوك جماعي يحتاج إلي ركيزة واسعة من المواطنين الواعين لأمورهم ويريدون العيش بحرية وعلنية دون خوف، ومن الضروري أن يقبل الجميع الديمقراطية كقاعدة

أساسية لحل الصراعات بشكل سلمي عن طريق الحوار العقلاني رغم كل الخلافات الممكنة والطبيعية في عالمنا الإنساني (العبدلي، 2007، ص 46).

كما تعرف بأنها عبارة عن مجموعة من القيم والاتجاهات والمعارف والمبادئ والمهارات التي تشكل سلوك الإنسان وتمكنه من المشاركة الإرادية الفعالة في صنع القرارات المجتمعية وضبط حركة وسلطة الحكومة لإعتبارات المصلحة العامة وإدارة العمل الوطني سلمياً (إبراهيم، 2012، ص 37).

ويشير مفهوم ثقافة الديمقراطية في هذه الدراسة علي أنها كل مركب من مجموعة المعتقدات والقيم التي تتمثل في الحوار، وإحترام الرأي والرأي الآخر، والعدالة، والمساواة، والحرية، والمشاركة، وتلك المعتقدات والقيم التي تترجم إلي سلوك والتي تحكم تصرفات أعضاء المجلس التنفيذى.

(2) مفهـــوم اللامركزيـــة: Decentralization Concept

يرى (Maddik, 1993, p 23) إن اللامركزية تتكون من مصطلحين الأول اللامركزية Decentralization ويقصد بها تفويض الإدارة المركزية السلطات المناسبة إلي الإدارات البعيدة عنها جغرافياً للقيام بمهام معينة عهدت بها إليهم، والثاني التفويض Devolution ويقصد به تحويل السلطات الدستورية المحلية الصلاحيات اللازمة للقيام بوظائف أو مهام معينة أوكلت إليهم.

ويعرف (Webster's, 1999, P 332) اللامركزية بأنه التحرك من المركز والانتشار، ويستخدم هذا المفهوم بوجه خاص مع الحكومات والسلطات الأخرى، والتحرك من الوحدات الكبرى إلي الوحدات الصغرى من أجل تعزير الكفاءة والتحكم الإداري.

وتعرف بأنها إعادة توزيع السلطات والمسئوليات والوظائف بين المستوي القومي أو الحكومة المركزية وبين المنظمات الحكومية التابعة أو شبه المستقلة أو القطاع الخاص (K.R., Hope, 2000, p 519-534).

واللامركزية تعني طريق ترويج الممارسة الديمقراطية من خلال إدارة ذات كفاءة وفعالية بإعادة تنظيم الحكومة المركزية إلي الوحدات الأصغر التي تفتقر إلي الاستقلال المالي، الموارد البشرية، والقدرات التنظيمية لتحقيق الإصلاح الإداري والتنمية الشاملة لجميع جوانب الحياة داخل المجتمع (Park, 2006, P13).

وتعرف بأنها نقل سلطة اتخاذ القرار وممارستها في المستوي الإداري الأعلي إلي المستويات الإدارية الأدني عن طريق تفويض السلطة (محمد، 2006، ص 162).

كذلك تعرف بأنها درجة عدم تركيز السلطة، أي تفتيتها وتوزيعها بين الأشخاص والمستويات الإدارية المختلفة في المنظمة أو علي مستوي الدولة (Sharma, 2006, p 49-64).

كما تعرف اللامركزية بأنها أسلوب لإدارة شئون الدولة والمجتمع ويقصد بها تقاسم اختصاصات التخطيط والإدارة والتمويل بين السلطة المركزية والمحليات (أحمد، 2010، ص 264).

وتعرف اللامركزية بأنها أسلوب في التنظيم يقوم علي أساس توزيع السلطات، والاختصاصات بين السلطة المركزية وهيئات أخري مستقلة تشريعياً وتتمتع بالاستقلالية (السروجي، 2013، ص 152).

وتعرف اللامركزية بأنها تحويل جزء من وظائف الدولة إما بطريق التفويض إلي وحدات الجهاز الإداري أو بطريق النقل إلي هيئات مستقلة قانوناً، والذي قد يشمل وظائف الدولة الثلاث، وقد يقتصر علي الوظيفة التنفيذية أو الإدارية فقط (حمزة، 2015، ص 253).

ويشير مفهوم اللامركزية في هذه الدراسة علي بأنها درجة في تفويض السلطة وتوزيع الوظيفة الإدارية بين الحكومة المركزية وحدات أخري مستقلة، وتحقيق المرونة في مستوى سلطة البت إلي وظائف المستوى الأدني، واللامركزية تمثل المعتقدات الفكرية والموروث الثقافي وثقافة المشاركة للمجتمع التي تساعد أعضاء المجلس التنفيذي علي الثقة في قدراتهم وتحملهم للمسئولية من أجل تعزيز الشفافية بالمجتمع، وتبني أفكاراً مجتمعية جديدة تمثل البنية الأساسية للمجتمع.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(1) **نوع الدراسة:** تعد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التي من خلالها يمكن الحصول علي معلومات دقيقة تصور الواقع وتسهم في تحليل ظواهره من خلال تحديد مستوى أبعاد ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي، وكذلك تحديد مستوي أبعاد اللامركزية لديهم.

(2) **المنهج المستخدم:** اعتمدت الدراسة على المنهج العلمي باستخدام منهج دراسة الحالة، والحالة هنا هي مركز الواحات البحرية بمحافظة الجيزة، وكذلك منهج المسح الاجتماعي الشامل لأعضاء المجلس التنفيذي بمركز الواحات البحرية بمحافظة الجيزة وعددهم (30) مفردة، **وتوزيعهم كالتالي:**

جدول رقم (1)

توزيع أعضاء المجلس التنفيذي مجتمع الدراسة

م	البيان	عدد المسئولين	م	البيان	عدد المسئولين
1	رئيس المجلس التنفيذي	1	2	سكرتير المجلس التنفيذي	1
3	نائب رئيس المجلس التنفيذي	2	4	رؤساء الوحدات المحلية للقرى	3
5	مسئول الإدارة التعليمية	1	6	مسئول إدارة الري	1
6	مسئول الإدارة الصحية	1	8	مسئول المطافئ	1
7	مسئول الإدارة البيطرية	1	10	مسئول إدارة الأوقاف	1
9	مسئول الإدارة الاجتماعية	1	12	مسئول الصرف الصحي	1
11	مسئول إدارة الشباب والرياضة	1	14	مسئول شركة مياه الشرب	1
13	مسئول الإدارة الزراعية	1	16	مسئول إدارة البريد	1
15	مسئول إدارة الأمن والطرق	1	18	مسئول الاتصالات	1
17	مسئول إدارة التموين	1	20	مسئول العلاقات العامة	1
19	مسئول الكهرباء	1	22	مسئول إدارة الصرف الزراعي	1
21	مسئول التعمير والإسكان	1	24	مسئول إدارة الإعلام	1
23	مسئول التخطيط والمتابعة الميدانية	1	26	مسئول الثقافة	1
27	مسئول الأزمات والكوارث	1	الإجمالي 30		

(3) مجالات الدراسة:

(أ) **المجال المكاني:** تمثل المجال المكاني للدراسة في المجلس التنفيذي بمركز الواحات البحرية بمحافظة الجيزة.

وقد تم إختيار مركز الواحات البحرية بمحافظة الجيزة مجتمعاً للدراسة للأسباب التالية:

- تعتبر الواحات البحرية من المناطق النائية التي تستحق الدراسة والإهتمام.
- كما أن مركز الواحات البحرية من المراكز النشطة من حيث البرامج والمشروعات.
- وفي حدود علم الباحث أن هناك ندرة في الدراسات والبحوث التي أجريت علي المجلس المحلي التنفيذي بمركز الواحات البحرية.

- فضلاً عن أن الباحث من أبناء الواحات البحرية مما يسهل علي الباحث تذليل أي صعوبات قد تواجهه أثناء عملية جمع البيانات، بالإضافة إلي التحقق من صحة البيانات التي يقوم بجمعها من مجتمع الدراسة.
- إبداء القيادات التنفيذية بالمركز الرغبة الصادقة في التعاون وتطبيق البحث في المركز.

(ب) المجال البشرى: تمثل المجال البشري للدراسة في أعضاء المجلس التنفيذي وعددهم (30) مفردة.

(ج) المجال الزمنى: وهي فترة التى إستغرقتها عملية جمع البيانات من الميدان والتي بدأت في الفترة من 2020/7/15م إلي 2020/9/10م.

(4) أداة الدراسة:

- **استمارة استبيان لأعضاء المجلس التنفيذي حول ثقافة الديمقراطية كمدخل لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي:**

وتم تصميم الأداة وفقاً للخطوات التالية:

1. بناء الأداة في صورتها الأولية اعتماداً على الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة المرتبطة بموضوع الدراسة لتحديد العبارات التي ترتبط بكل بعد من أبعاد الدراسة، ومن خلال الإطلاع علي الأدبيات والأطر النظرية، ثم تحليل هذه الأدبيات والبحوث والدراسات وذلك للوصول إلي الأبعاد المختلفة المرتبطة بمشكلة الدراسة.

2. **صدق الأداة:**

(أ) الصدق الظاهري للأداة: حيث تم عرض الأداة على عدد (5) من أعضاء هيئة التدريس بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان، وبناء على ذلك تم تعديل وإضافة وحذف بعض العبارات وفقاً لدرجة اتفاق لا تقل عن (80%), وفى نهاية هذه المرحلة تم صياغة الأداة في صورتها النهائية.

3. **ثبات الأداة:**

تم حساب ثبات الأداة باستخدام باستخدام معامل ألفا كرونباخ لقيم الثبات التقديرية لإستمارة استبيان أعضاء المجلس التنفيذي، وذلك لعينة قوامها (10) مفردات من أعضاء المجلس التنفيذى مجتمع الدراسة، **وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:**

جدول رقم (2)

نتائج ثبات استمارة الاستبيان باستخدام معامل ألفا كرونباخ (ن=10)

م	الأبعاد	معامل ألفا – كرونباخ
1	ثبات استمارة استبيان أعضاء المجلس التنفيذى ككل	0.89

يوضح الجدول رقم (2) أن الأداة تتمتع بدرجة عالية من الثبات، ويمكن الاعتماد على نتائجها، حيث بلغ الثبات الكلي للأداة (0.89)، وبذلك أصبحت الأداة في صورتها النهائية.

(5) تحديد مستوى ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي:

للحكم على مستوى ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي، بحيث تكون بداية ونهاية فئات المقياس الثلاثي: نعم (ثلاثة درجات)، إلى حد ما (درجتين)، لا (درجة واحدة)، تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي، ولتحديد طول خلايا المقياس الثلاثي (الحدود الدنيا والعليا)، تم حساب المدى = أكبر قيمة – أقل قيمة (3 – 1 = 2)، تم تقسيمه على عدد خلايا المقياس للحصول على طول الخلية المصحح (3/2 = 0.67) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس أو بداية المقياس وهى الواحد الصحيح وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية, **وهكذا أصبح طول الخلايا كما يلي:**

جدول رقم (3)

مستويات المتوسطات الحسابية

إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1 إلى 1.67	مستوى منخفض
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 1.68 إلى 2.34	مستوى متوسط
إذا تراوحت قيمة المتوسط للعبارة أو البعد من 2.35 إلى 3	مستوى مرتفع

(6) أساليب التحليل الإحصائي:

تم جمع البيانات في الفترة من (2020/7/15 إلى 2020/9/10)، ومراجعتها ميدانياً ومكتبياً بمعرفة الباحث، ثم معالجة البيانات من خلال الحاسب الآلي باستخدام برنامج (SPSS.V 24.0) الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، وقد طبقت الأساليب الإحصائية التالية: التكرارات والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والمدى، ومعامل ثبات (ألفا. كرونباخ)، وتحليل الانحدار البسيط، ومعامل ارتباط بيرسون، ومعامل التحديد، واختبار (ت) لعينتين مستقلتين، وتحليل التباين أحادي الاتجاه.

سابعاً: نتائج الدراسة الميدانية:

المحور الأول: وصف أعضاء المجلس التنفيذي مجتمع الدراسة:

جدول رقم (4)

وصف أعضاء المجلس التنفيذي مجتمع الدراسة (ن=30)

م	المتغيرات الكمية	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	السن	50	7
2	مدة العضوية بالمجلس التنفيذي بالسنوات	8	2
3	عدد سنوات الخبرة في العمل	19	6
م	النوع	ك	%
1	ذكر	26	86.7
2	أنثى	4	13.3
	المجمـوع	30	100
م	الحالة الاجتماعية	ك	%
1	أعزب	1	3.3
2	متزوج	29	96.7
	المجمـوع	30	100
م	المؤهل العلمي	ك	%
1	مؤهل جامعي	26	86.7
2	دبلوم دراسات عليا	4	13.3
	المجمـوع	30	100
م	الصفة بالمجلس التنفيذي	ك	%
1	رئيس المجلس	1	3.3
2	نائب رئيس المجلس	2	6.7
3	أمين المجلس	1	3.3
4	عضو	26	86.7

المجمـوع	30	100

يوضح الجدول رقم (4) أن:

- متوسط سن أعضاء المجلس التنفيذي (50) سنة, وبانحراف معياري (7) سنوات تقريباً، وقد يعكس ذلك توافر الخبرات لدى أعضاء المجلس التنفيذى ومهارات العمل الاجتماعى لديهم، بالإضافة إلي وجود روح الشباب وشعورهم بالولاء والانتماء تجاه مجتمعهم، والتى تمكنهم من اتخاذ القرارات اللازمة.
- متوسط مدة العضوية بالمجلس التنفيذي بالسنوات (8) سنوات, وبانحراف معياري سنتان تقريباً، ويعكس ذلك ضعف التجديد في القيادات المحلية وعدم تجديد الدماء، وعدم الاعتماد علي القدرات الشابة وتداول القيادة علي المستوي المحلي.
- متوسط عدد سنوات الخبرة في العمل (19) سنة, وبانحراف معياري (6) سنوات تقريباً، مما يؤكد علي توافر الخبرات المهنية والمهارات اللازمة لأعضاء المجلس التنفيذي، مما قد ينعكس علي السرعة والدقة في إنجاز المهام المطلوبة بكفاءة.
- أكبر نسبة من أعضاء المجلس التنفيذي ذكور بنسبة (86.7%), بينما الإناث بنسبة (13.3%)، ويرجع ذلك إلي طبيعة مجتمع الواحات البحرية والإعتماد علي الرجل أكثر من المرأة، وكذلك ضعف مشاركة المرأة في الحياة السياسية بصفة عامة عن الرجل في ذلك النوع من المجتمعات، نتيجة الموروث الثقافي من العادات والتقاليد المجتمعية مما يستدعي ضرورة قيام الأحزاب السياسية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المعنية بالمرأة مثل المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للأمومة والطفولة بالبحث عن وسائل جديدة لجذب المرأة نحو المشاركة السياسية، أي الاهتمام بالمرأة وإفساح المجال للقيادات النسائية للمشاركة السياسية في المجتمع المحلى.
- أكبر نسبة من أعضاء المجلس التنفيذي متزوجون بنسبة (96.7%), ثم أعزب بنسبة (3.3%)، وقد يرجع ذلك إلي طبيعة مجتمع الواحات البحرية بصفة خاصة ومجتمعنا المصري بصفة عامة والذي دائماً ما يبحث عن الإستقرار الأسري بالإضافة إلي التقاليد المجتمعية التي يتمسك بها السكان.
- أكبر نسبة من أعضاء المجلس التنفيذي حاصلين علي مؤهل جامعي بنسبة (86.7%), يليها الحاصلين علي دبلوم دراسات عليا بنسبة (13.3%)، ويعكس ذلك الحالة التعليمية

التي يتمتع بها أعضاء المجلس التفيذي، وكذلك اشتراط المستوي التعليمى لتولي تلك المناصب.

- أكبر نسبة من أعضاء المجلس التنفيذي صفتهم بالمجلس عضو بنسبة (86.7%), يليها نائب رئيس المجلس بنسبة (6.7%)، وأخيراً رئيس المجلس, وأمين المجلس بنسبة (3.3%)، وقد يرجع ذلك إلي طبيعة تشكيل المجلس التنفيذى والتسلسل الهرمي للإدارة علي مستوي المركز، بإضافة إلي اختلاف احتياجات الموارد البشرية في كل مستوي.

المحور الثاني: ثقافة الديمقراطية لدى أعضاء المجلس التنفيذى علي المستوي المحلي:

(1) ثقافة الحوار:

جدول رقم (5)

ثقافة الحوار (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أثق في الأشخاص الذين أتحاور معهم	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
2	أحرص علي تقبلي للآخر ليسود التعاون بيننا	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
3	أعتقد أن الحوار الهادف يحقق التعاون بين الأعضاء	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	3
4	لا أتشبث برأي أثناء الحوار	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	4
5	دائماً ما ينتهي الحوار بالاتفاق علي أسلوب العمل	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
6	يسود الاحترام بيننا أثناء الحوار	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	3

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
7	لا أقاطع زملائي أثناء الحوار	26	86.7	4	13.3	–	–	2.87	0.35	5
8	أنصت جيداً لزملائي عندما يتحدثون	30	100	–	–	–	–	3	0	1
9	أؤمن بأن القوة هي لغة التفاهم وليس الحوار	26	86.7	3	10	1	3.3	2.83	0.46	6
	البعد ككل							2.93	0.14	مستوى مرتفع

يوضح جدول رقم (5) أن مستوى ثقافة الحوار كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.93)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول أنصت جيداً لزملائي عندما يتحدثون بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني أثق في الأشخاص الذين أتحاور معهم, وأحرص علي تقبلي للآخر ليسود التعاون بيننا, ودائماً ما ينتهي الحوار بالاتفاق علي أسلوب العمل بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً أؤمن بأن القوة هي لغة التفاهم وليس الحوار بمتوسط حسابي (2.83)، وقد يعكس ذلك مدي الإحترام بين أعضاء المجلس التنفيذي ومدي الثقة بينهم مما يساعد علي إنتشار روح التعاون والتضامن فيما بينهم، للوصول إلي القرارات المناسبة ذلك، والذي يدعم بدوره رأس المال الاجتماعي علي المستوي المحلي، ومدي تقبل الأعضاء لبعضهم البعض وعدم فرض الرأي علي الآخر بالقوة، وإحترام رأي الآخر حتي ولو كان يخالف رأي باقي الأعضاء، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Madrid, 2001)، ودراسة (البسيوني، 2002)، ودراسة (عباس، 2011)، ودراسة (محمد، 2018).

(2) احترام الرأي والرأي الآخر:

جدول رقم (6)

احترام الرأي والرأي الآخر (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	تتيح لي الفرصة للتعبير عن رأيي	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
2	يهتم أعضاء المجلس بالحوار الذي يناقش قضايا المجتمع	30	100	–	–	–	–	3	0	1

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
3	يحترم الأعضاء كل آرائي	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
4	يحرص الأعضاء علي مناقشة آرائي بموضوعية	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
5	الحوار والمناقشة هما لغة الأعضاء في قبول الرأي الآخر	29	96.7	1	3.3	–	–	2.97	0.18	2
6	أتسامح مع من يعترض علي آرائي	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
7	أستمع جيداً لمن يخالفني في الرأي	30	100	–	–	–	–	3	0	1
8	أوافق علي القرار الذي يحصل علي موافقة الأغلبية	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
9	أحرص علي عدم مقاطعة الآخرين أثناء إبداء رأيهم	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
10	أحرص علي استخدام المنطق لإقناع الآخرين بآرائي	29	96.7	1	3.3	–	–	2.97	0.18	2
	البعد ككل							2.95	0.09	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (6) أن مستوى احترام الرأي والرأي الآخر كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.95)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول يهتم أعضاء المجلس بالحوار الذي يناقش قضايا المجتمع, وأستمع جيداً لمن يخالفني في الرأي بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني الحوار والمناقشة هما لغة الأعضاء في قبول الرأي الآخر, وأحرص علي استخدام المنطق لإقناع الآخرين بآرائي بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً تتيح لي الفرصة للتعبير عن رأيي, ويحترم الأعضاء كل آرائي, ويحرص الأعضاء علي مناقشة آرائي بموضوعية, وأتسامح مع من يعترض علي آرائي, وأوافق علي القرار الذي يحصل علي موافقة الأغلبية, وأحرص علي عدم مقاطعة الآخرين أثناء إبداء رأيهم بمتوسط حسابي (2.93)، وقد يعكس ذلك إنتشار الديمقراطية بين أعضاء المجلس التنفيذي مما يتيح الفرصة لكل عضو للتعبير عن رأيه بحرية وبكل موضوعية، وأن ثقافة الديمقراطية تتضمن الحوار وطرق التفكير وحرية النقد وفق آليات معينة لا تخرج ولا تؤثر في حرية الآخرين ومشاعرهم، وأن ممارسة الديمقراطية تتيح الفرصة للتعبير عن الرآي بحرية وإبداء ومناقشة آرائهم في جو من الحرية واحترام آراء الأخرين وتقديرهم دون الإساءة إليهم والموافقة علي القرار الذي يأخذ رأي الأغلبية، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (البسيوني، 2002)، ودراسة (عباس، 2011)، ودراسة (عبد المؤمن، 2014).

(3) العدالة:

جدول رقم (7)

العدالة (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أحرص علي إعطاء الفرص المتكافئة لجميع الأهالي	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	3
2	أري أن العدالة تحتاج إلي تداول السلطة	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
3	تحقيق العدالة يتطلب تحديد الحاجات الفعلية لأفراد المجتمع	30	100	-	-	-	-	3	0	1
4	أرفض كافة أشكال التمييز دون أسس متفق عليها	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	3
5	تحقيق العدالة الاجتماعية يساعد علي استقرار المجتمع	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
6	تحقيق العدالة يحتاج إلي وجود معايير موضوعية لتولي المناصب القيادية	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
7	أري ضرورة توزيع المشروعات علي المناطق المختلفة دون تمييز	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
8	أحرص علي تجنب الذاتية عند اتخاذ أي القرار	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
	البعد ككل							2.93	0.13	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (7) أن مستوى العدالة كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.93)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تحقيق العدالة يتطلب تحديد الحاجات الفعلية لأفراد المجتمع بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني أري أن العدالة تحتاج إلي تداول السلطة, وتحقيق العدالة الاجتماعية يساعد علي استقرار المجتمع, وتحقيق العدالة يحتاج إلي وجود معايير موضوعية لتولي المناصب القيادية, وأري ضرورة توزيع المشروعات علي المناطق المختلفة دون تمييز , وأحرص علي تجنب الذاتية عند اتخاذ أي القرار بمتوسط حسابي (2.93), وأخيراً أحرص علي إعطاء الفرص المتكافئة لجميع الأهالي, وأرفض كافة أشكال التمييز دون أسس متفق عليها بمتوسط حسابي (2.9)، وقد يعكس ذلك أن العدالة تعتبر عامل من العوامل الهامة في تحقيق الديمقراطية ومن ثم إستقرار المجتمع، فلا حديث عن ديمقراطية فاعله علي المستوي المحلي دون

تحقيق الحد الأدني من العدالة في توزيع الموارد والإمكانيات لأفراده، والتوزيع العادل للسلطة والتغيير والتجديد في القيادات مما يؤثر علي مشاركة الإيجابية للمواطنين، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (عبد المؤمن، 2014)، ودراسة (عبد المطلب، 2017).

(4) المساواة والحرية:

جدول رقم (8)

المساواة والحرية (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	المساواة حق أساسي لجميع المواطنين	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	4
2	المساواة تعني حصول جميع المواطنين علي حقوقهم دون تمييز	30	100	-	-	-	-	3	0	1
3	أؤمن بحرية الفرد في الاختلاف مع الآخرين	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	3
4	أتنازل عن قدر من حريتي من أجل الآخرين	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	3
5	أري أن الحرية لابد أن تمارس بقدر كبير من المسئولية	30	100	-	-	-	-	3	0	1
6	حرية الرأي لا تعني فرض الرأي علي الآخرين بالقوة	30	100	-	-	-	-	3	0	1
7	أري أن الحرية متطلب أساسي لتعزيز الديمقراطية	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	4
8	أحرص علي القيام بواجباتي قبل المطالبة بحقوقي	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
	البعد ككل							2.95	0.07	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (8) أن مستوى المساواة والحرية كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.95)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول المساواة تعني حصول جميع المواطنين علي حقوقهم دون تمييز, وأري أن الحرية لابد أن تمارس بقدر كبير من المسئولية, وحرية الرأي لا تعني فرض الرأي علي الآخرين بالقوة بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني أحرص علي القيام بواجباتي قبل المطالبة بحقوقي بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً المساواة حق أساسي لجميع المواطنين, وأري أن الحرية متطلب أساسي لتعزيز الديمقراطية بمتوسط حسابي (2.9)، وقد يشير ذلك إلي أن الديمقراطية ترتبط إرتباطاً وثيقاً بتحقيق حد أدني من المساواة بين أفراد

المجتمع، وأن الحرية عامل من العوامل التي تساعد علي إستقلالية القرار وتعميق مفهومي الديمقراطية واللامركزية، وهذا ما أكدته نتائج (J., Bessant, 2004)، ودراسة (Nicola, 2010)، ودراسة (محمد، 2016)، ودراسة (بالراشد، 2020).

(5) المشاركة:

جدول رقم (9)

المشاركة (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	مشاركة جميع الأعضاء يؤدي إلي اتخاذ قرارات سليمة	24	80	6	20	-	-	2.8	0.41	4
2	أحرص علي تنفيذ كل ما يتخذ من قرارات بالمجلس	30	100	-	-	-	-	3	0	1
3	أساهم في الأنشطة التي تخدم أفراد المجتمع	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
4	لا أبخل بوقتي من أجل خدمة المواطنين	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	3
5	أؤيد مشاركة جميع الأعضاء في اتخاذ القرارات	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
6	أشارك في المبادرات المجتمعية	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
7	أشجع المواطنين علي المشاركة التطوعية في أنشطة المجتمع	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	3
8	أحرص علي مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
	البعد ككل							2.94	0.1	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (9) أن مستوى المشاركة كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.94)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول أحرص علي تنفيذ كل ما يتخذ من قرارات بالمجلس بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني أساهم في الأنشطة التي تخدم أفراد المجتمع, وأؤيد مشاركة جميع الأعضاء في اتخاذ القرارات, وأشارك في المبادرات المجتمعية, وأحرص علي مشاركة أفراد المجتمع في اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً مشاركة جميع الأعضاء يؤدي إلي اتخاذ قرارات سليمة بمتوسط حسابي (2.8)، وقد يعكس ذلك الحرص الشديد من جانب أعضاء المجلس التنفيذي علي تنفيذ ما يتخذ من قرارات داخل المجلس، كما أن المشاركة أحد الحقول الهامة للديمقراطية

فهي لا تعتبر عنصراً مكملاً أو عاملاً محسناً للديمقراطية فقط بل هي إحدي المقومات الهامة لتفعيل وتطبيق الديمقراطية داخل المجتمع، كما أن تعتبر المشاركة جزءاً لا يتجزأ من ثقافة الديمقراطية، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Marco, 2006)، ودراسة (H.I., Abusharia, 2013).

المحور الثالث: أبعاد اللامركزية على المستوي المحلي:

(1) المعتقدات الفكرية والمورث الثقافي:

جدول رقم (10)

المعتقدات الفكرية والموروث الثقافي (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أحرص علي تصحيح الثقافات التي لا تؤيد ثقافة اللامركزية	26	86.7	4	13.3	-	-	2.87	0.35	3
2	الاعتماد علي السلطة المركزية من الموروثات الثقافية في المجتمع	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
3	يؤدي التباين في الفكر إلي الصراع في اتخاذ القرارات	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
4	أفكار أفراد المجتمع تدعم ثقافة اللامركزية	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
	البعد ككل							2.93	0.13	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (10) أن مستوى المعتقدات الفكرية والموروث الثقافي كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.93)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول يؤدي التباين في الفكر إلي الصراع في اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي (2.97), وجاء بالترتيب الثاني الاعتماد علي السلطة المركزية من الموروثات الثقافية في المجتمع, وأفكار أفراد المجتمع تدعم ثقافة اللامركزية بمتوسط حسابي (2.93), وأخيراً أحرص علي تصحيح الثقافات التي لا تؤيد ثقافة اللامركزية بمتوسط حسابي (2.87)، وقد يعكس ذلك أن تعدد التوجهات السياسية يؤثر علي صور المشاركة في اتخاذ القرارات، وأن رأس المال الاجتماعي بالمجتمع يدعم اللامركزية، حيث أن رأس المال الاجتماعي يساعد علي دعم الإستقلالية واللامركزية بالمجتمع، كما أن الروابط والعلاقات الاجتماعية المكونة للرأس المال الاجتماعي تساعد علي دعم اللامركزية، وبما ينعكس ذلك أيضاً علي

الإستقلالية في اتخاذ القرارات ونجاح سير العمل، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Marco, 2006)، ودراسة (Vani, 2006)، ودراسة (حسانين، 2012).

(2) الشفافية:

جدول رقم (11)

الشفافية (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أري أن المحاسبة الفعالة تقوم علي عرض التقارير بموضوعية	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
2	تدعم ثقافة المجتمع المحلي ضرورة المساءلة	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
3	أعرض كل ما يتم انجازه علي المواطنين بموضوعية	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
4	تتاح لي المعلومات اللازمة لمساءلة المسئولين	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
5	أرحب باستجواب الأخرين لي	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
6	العقاب المستمر ضروري في حالة التقصير	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
	البعد ككل							2.96	0.08	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (11) أن مستوى الشفافية كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.96)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تدعم ثقافة المجتمع المحلي ضرورة المساءلة, وأعرض كل ما يتم انجازه علي المواطنين بموضوعية, والعقاب المستمر ضروري في حالة التقصير , وأرحب باستجواب الآخرين لي, وتتاح لي المعلومات اللازمة لمساءلة المسئولين بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً أري أن المحاسبة الفعالة تقوم علي عرض التقارير بموضوعية بمتوسط حسابي (2.93) وقد يعكس ذلك أهمية ثقافة الحوار وتقبل الأخر والتنشئة الاجتماعية ومصداقية تقديم الخدمة والشفافية في الإداء والشعور بالمسئولية لدي أعضاء مما يدعم اللامركزية لديهم، مع زيادة الخبرة في عرض التقارير بموضوعية وفاعلية، كما أن الشفافية الكاملة هي الضمان الأكيد ضد الانحراف سواء كان انحرافاً أو عن غير قصد، وتعد الشفافية من سمات الحكم الرشيد التي تدعم اللامركزية، هذا ما أكدته نتائج دراسة (عبد الوهاب، 2001)، ودراسة (Zeynep, 2008)، ودراسة (معهد التخطيط القومي،

2012)، ودراسة (Gasto, 2013)، ودراسة (Rordriguez, 2016)، ودراسة (محمد، 2018)، ودراسة (عبد العزيز، 2018).

(3) الثقة في القدرات:

جدول رقم (12)

الثقة في القدرات (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أثق في قدرة المسئولين علي أداء أدوارهم بكفاءة	26	86.7	4	13.3	–	–	2.87	0.35	3
2	تعزز الثقة في القدرات زيادة الاعتماد علي الذات	29	96.7	1	3.3	–	–	2.97	0.18	2
3	يتوفر بالمؤسسات قدرات بشرية تساعد علي نجاح العمل	30	100	–	–	–	–	3	0	1
4	نقص الموارد والإمكانيات من معوقات الاعتماد علي الذات	30	100	–	–	–	–	3	0	1
5	ثقتي في قدراتي تدفعني للمبادرة بإبداء رأي دون تردد	30	100	–	–	–	–	3	0	1
6	يتوافر لدي العاملين المهارات اللازمة لتطبيق اللامركزية	30	100	–	–	–	–	3	0	1
	البعد ككل							2.97	0.08	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (12) أن مستوى الثقة في القدرات كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.97)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول يتوفر بالمؤسسات قدرات بشرية تساعد علي نجاح العمل, نقص الموارد والإمكانيات من معوقات الاعتماد علي الذات, وثقتي في قدراتي تدفعني للمبادرة بإبداء رأي دون تردد, ويتوافر لدي العاملين المهارات اللازمة لتطبيق اللامركزية بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني تعزز الثقة في القدرات زيادة الاعتماد علي الذات بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً أثق في قدرة المسئولين علي أداء أدوارهم بكفاءة بمتوسط حسابي (2.87)، وقد يعكس ذلك ارتفاع المستوي التعليمي وزيادة الخبرة لدي الأعضاء، والوعي بأهمية القدرات البشرية في إنجاز العمل والحاجة لها، كما أن عدم وجود الدعم الكافي ونقص القدرات يجعل هناك إعتماد علي الحكومات المركزية أكثر، وقد يرجع ذلك إلي إدراك العضو لدوره وفاعلية الخدمات التي يقدمها العضو للمجتمع وقدرته علي الإتصال معهم، وطبيعة المجتمع وبث الثقة في أفراده منذ الصغر، وكذلك إدراك عضو إلي أن الثقة هي أساس قيام الحوار والتعاون مع أطراف المجتمع، وأن

العلاقات والروابط تدعم الثقة في القدرات والإعتماد علي الذات، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Hiskey, Seligson, 2003)، ودراسة (رضوان، 2011)، ودراسة (السيد، 2013)، ودراسة (عبد العزيز، 2018).

(4) السلطة والمسئولية:

جدول رقم (13)

السلطة والمسئولية (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	المجلس مسئول عن توفير خدمات الرعاية لجميع أفراد المجتمع	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	4
2	أدعم المشاركة في تحمل المسئولية كأسلوب للحكم الرشيد	30	100	-	-	-	-	3	0	1
3	مركزية السلطة تعوق عملية المشاركة	30	100	-	-	-	-	3	0	1
4	تفوض السلطة يسهل لا مركزية القرارات المتعلقة بخدمات	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	3
5	يمنحني المجلس السلطة الكاملة في مساءلة المقصرين ومراجعتهم	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	2
	البعد ككل							2.96	0.1	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (13) أن مستوى السلطة والمسئولية كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.96)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول أدعم المشاركة في تحمل المسئولية كأسلوب للحكم الرشيد, ومركزية السلطة تعوق عملية المشاركة بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني يمنحني المجلس السلطة الكاملة في مساءلة المقصرين ومراجعتهم بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً المجلس مسئول عن توفير خدمات الرعاية لجميع أفراد المجتمع بمتوسط حسابي (2.9)، وقد يعكس ذلك ارتفاع الشعور بالمسئولية لدي الأعضاء لتوفر الخبرات والمهارات اللازمة لإنجاز العمل لديهم، كما أن عدم التوزيع العادل للسلطة وغياب الشفافية يؤثر سلباً علي عملية المشاركة، كما أن اللامركزية تساهم فى عملية تقييم عمليات التخطيط على جميع المستويات، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Sackeyfio, 2012)، ودراسة (عبد الوهاب، 2015)، ودراسة (حسين، 2018)، ودراسة (الشوارية، 2019)، ودراسة (بلفضل، 2020).

(5) الاستقلالية في اتخاذ القرارات:

جدول رقم (14)

الاستقلالية في اتخاذ القرارات (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	أتحمل نتيجة القرارات التي أتخذها	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
2	يتوافر لدي المجلس قدرات لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب	28	93.3	1	3.3	1	3.3	2.9	0.4	4
3	تتدخل بناءات القوة في المجتمع في توجيه قرارات المجلس	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
4	يساعد نظام المعلومات بالمجلس علي اتخاذ القرارات الرشيدة	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	3
5	نحرص علي اتخاذ القرارات المرتبطة بالواقع المحلي	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
6	أتخذ القرارات وفقاً لأولويات ومعايير معلنة	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
	البعد ككل							2.94	0.12	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (14) أن مستوى الاستقلالية في اتخاذ القرارات كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.94)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول تتدخل بناءات القوة في المجتمع في توجيه قرارات المجلس, ونحرص علي اتخاذ القرارات المرتبطة بالواقع المحلي, وأتخذ القرارات وفقاً لأولويات ومعايير معلنة بمتوسط حسابي (2.97), وجاء بالترتيب الثاني أتحمل نتيجة القرارات التي أتخذها بمتوسط حسابي (2.93), وأخيراً يتوافر لدي المجلس قدرات لاتخاذ القرارات في الوقت المناسب بمتوسط حسابي (2.9)، وقد يعكس ذلك أن تدعيم اللامركزية يعتمد علي الديمقراطية وتعزيز الاستقلالية، والتدريب علي الحياة السياسية من خلال المشاركة في منظمات المجتمع في فترات متقدمة من العمر، وإدراك كل عضو لدوره وشعوره بالمسئولية، وتعزيز الاستقلالية يكون بمشاركة فاعلة للمجتمع في صنع القرارات، وأن إمكانية الحصول علي معلومات حديثة يعني مزيد من المشاركة، ومزيد من فاعلية صنع واتخاذ القرار، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (George,

(2001، ودراسة (عريقات وآخرون، 2006)، ودراسة (محمد، 2011)، ودراسة (حسني، 2011)، ودراسة (حسين، 2018).

المحور الرابع: الصعوبات التي تواجه تدعيم ثقافة الديمقراطية للامركزية علي المستوي المحلي:

جدول رقم (15)

الصعوبات التي تواجه تدعيم ثقافة الديمقراطية للامركزية علي المستوي المحلي (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	عدم توافر الاعتمادات المالية الكافية	26	86.7	4	13.3	-	-	2.87	0.35	4
2	غياب الشفافية بين المسئولين والمواطنين	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
3	ضعف المشاركة المجتمعية	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
4	ضعف إقبال الأهالي علي المشاركة بالجهود الذاتية	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
5	صعوبة الحصول علي المعلومات	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
6	عدم وجود رؤية إستراتيجية لتطبيق اللامركزية	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
7	تولي المناصب القيادية لأهل الثقة وليس لأهل الخبرة	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
8	عدم وجود تفويض يمكن من المشاركة في اتخاذ القرارات	29	96.7	1	3.3	-	-	2.97	0.18	1
9	عدم توافر القيادات ذات القدرات الفاعلة في العمل	28	93.3	2	6.7	-	-	2.93	0.25	2
10	سيادة الروتين والبيروقراطية في العمل	27	90	3	10	-	-	2.9	0.31	3
	البعد ككل							2.95	0.12	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (15) أن مستوى الصعوبات التي تواجه تدعيم ثقافة الديمقراطية للامركزية علي المستوي المحلي كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.95)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول غياب الشفافية بين المسئولين والمواطنين, وضعف المشاركة المجتمعية, وضعف إقبال الأهالي علي المشاركة بالجهود الذاتية, وعدم وجود تفويض يمكن من المشاركة في اتخاذ القرارات, وتولي المناصب القيادية لأهل الثقة وليس لأهل الخبرة, وعدم وجود رؤية إستراتيجية لتطبيق اللامركزية, وصعوبة الحصول علي المعلومات بمتوسط حسابي (2.97), وجاء بالترتيب

الثاني عدم توافر القيادات ذات القدرات الفاعلة في العمل بمتوسط حسابي (2.93), وأخيراً عدم توافر الاعتمادات المالية الكافية بمتوسط حسابي (2.87)، وقد يعكس ذلك ضرورة توفير الإعتمادات المالية الكافية للمجلس بما يحقق درجة عالية من الإستقلالية في اتخاذ القرارات، وحث المواطنين علي المشاركة المجتمعية، وأن يكون تولي المناصب القيادية في الجهاز الإداري للدولة يعتمد علي نظام الكفاءة وليس الأقدمية، وهذا هو ما تنتهجه الدولة الأن، والتأكيد علي ضرورة إيجاد البنية التحتية من الأفكار التي تعزز وتدعم من اللامركزية وأساليبها حتي نتلاشي بها هذه المشكلات، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (سلام، 2010)، ودراسة (أبو الحسن، 2011)، ودراسة (معهد التخطيط القومي، 2012).

المحور الخامس: مقترحات تنمية ثقافة الديمقراطية لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي:

جدول رقم (16)

مقترحات تنمية ثقافة الديمقراطية لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي (ن=30)

م	العبارات	الاستجابات						المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا				
		ك	%	ك	%	ك	%			
1	وضع معايير موضوعية لتولي المناصب القيادية	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
2	ترسيخ ثقافة التسامح والتفاهم بين أعضاء المجلس التنفيذي	30	100	–	–	–	–	3	0	1
3	توفير الاعتمادات المالية الكافية	29	96.7	1	33	–	–	2.97	0.18	2
4	اختيار القيادات ذات القدرات الفاعلة في العمل والداعمة اللامركزية في الإدارة	30	100	–	–	–	–	3	0	1
5	تشجيع الأهالي علي المشاركة بالجهود الذاتية	30	100	–	–	–	–	3	0	1
6	وجود رؤية إستراتيجية لتطبيق اللامركزية	28	93.3	2	6.7	–	–	2.93	0.25	3
7	تولي المناصب القيادية لأهل الخبرة وليس لأهل الثقة	30	100	–	–	–	–	3	0	1
8	التزام المسئولين بالشفافية مع المواطنين	30	100	–	–	–	–	3	0	1
9	السرعة والمرونة في انجاز المهام وتحقيق الكفاءة الإدارية في العمل	30	100	–	–	–	–	3	0	1
10	توفير المعلومات مما يجعل هناك سهولة في اتخاذ القرار	30	100	–	–	–	–	3	0	1
	البعد ككل							2.98	0.05	مستوى مرتفع

يوضح الجدول رقم (16) أن مستوى مقترحات تنمية ثقافة الديمقراطية لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.98)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول ترسيخ ثقافة التسامح والتفاهم بين أعضاء المجلس التنفيذي, واختيار القيادات ذات القدرات الفاعلة في العمل والداعمة اللامركزية في الإدارة, وتشجيع الأهالي علي المشاركة بالجهود الذاتية, وتولي المناصب القيادية لأهل الخبرة وليس لأهل الثقة, والتزام المسئولين بالشفافية مع المواطنين, والسرعة والمرونة في انجاز المهام وتحقيق الكفاءة الإدارية في العمل, وتوفير المعلومات مما يجعل هناك سهولة في اتخاذ القرار بمتوسط حسابي (3), وجاء بالترتيب الثاني توفير الاعتمادات المالية الكافية بمتوسط حسابي (2.97), وأخيراً وضع معايير موضوعية لتولي المناصب القيادية, ووجود رؤية إستراتيجية لتطبيق اللامركزية بمتوسط حسابي (2.93)، وقد يعكس ذلك ضرورة ترسيخ ثقافة التسامح بين أعضاء المجلس لأن التسامح هو أكثر إرتباطاً بثقافة الديمقراطية، وتوفير المعلومات يشعر العضو بأنه علي أرض صلبة لإتخاذ القرارات مما يدعم لديه الثقة، والاعتماد علي اللامركزية ضرورة من ضروريات تقدم المجتمعات وخاصة في هذه المرحلة من مراحل المجتمع، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (Kopang, Botlhale, 2006)، ودراسة (Nicola, 2010)، ودراسة (فريد، 2011)، ودراسة (عبد المؤمن، 2014)، ودراسة (كريم، وأحمد، 2015)، ودراسة (عبد العزيز، 2018)، ودراسة (بلفضل، 2020).

المحور السادس: اختبار فروض الدراسة:

(1) اختبار الفرض الأول للدراسة: "من المتوقع أن يكون مستوى ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي مرتفعاً":

جدول رقم (17)

مستوى أبعاد ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي ككل

(ن=30)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	ثقافة الحوار	2.93	0.14	مرتفع	5
2	احترام الرأي والرأي الآخر	2.95	0.09	مرتفع	2
3	العدالة	2.93	0.13	مرتفع	4
4	المساواة والحرية	2.95	0.07	مرتفع	1

5	المشاركة	2.94	0.1	مرتفع	3
أبعاد ثقافة الديمقراطية ككل		2.94	0.09	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول رقم (17) أن مستوى أبعاد ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي ككل كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.94)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول المساواة والحرية بمتوسط حسابي (2.95) وبانحراف معياري (0.07) وهو مستوى مرتفع, وجاء بالترتيب الثاني احترام الرأي والرأي الآخر بمتوسط حسابي (2.95) وبانحراف معياري (0.09) وهو مستوى مرتفع, وجاء بالترتيب الثالث المشاركة بمتوسط حسابي (2.94) وبانحراف معياري (0.1) وهو مستوى مرتفع، يليها الترتيب الرابع العدالة بمتوسط حسابي (2.93) وبانحراف معياري (0.13) وهو مستوى مرتفع، وأخيراً ثقافة الحوار بمتوسط حسابي (2.93) وبانحراف معياري (0.14)، وقد يعكس ذلك إرتفاع مستوي ثقافة الديمقراطية بين أعضاء المجلس التنفيذى، حيث تمثل ثقافة الديمقراطية حجر الزاوية لنظام تدعيم اللامركزية، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (عبد المؤمن، 2014)، ودراسة (محمد، 2016)، ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (5-9)، **مما يجعلنا نقبل الفرض الأول للدراسة والذي مؤداه "من المتوقع أن يكون مستوى ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي مرتفعاً".**

(2) اختبار الفرض الثاني للدراسة: "من المتوقع أن يكون مستوى اللامركزية على المستوي المحلي مرتفعاً":

جدول رقم (18)

مستوى أبعاد اللامركزية على المستوي المحلي ككل (ن=30)

م	الأبعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1	المعتقدات الفكرية والمورث الثقافي	2.93	0.13	مرتفع	5
2	الشفافية	2.96	0.08	مرتفع	2
3	الثقة في القدرات	2.97	0.08	مرتفع	1
4	السلطة والمسئولية	2.96	0.1	مرتفع	3
5	الاستقلالية في اتخاذ القرارات	2.94	0.12	مرتفع	4
أبعاد اللامركزية ككل		2.95	0.06	مستوى مرتفع	

يوضح الجدول رقم (18) أن مستوى أبعاد اللامركزية على المستوي المحلي ككل كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي مرتفع حيث بلغ المتوسط الحسابي (2.95)، ومؤشرات ذلك وفقاً لترتيب المتوسط الحسابي: جاء في الترتيب الأول الثقة في القدرات بمتوسط حسابي (2.97) وبانحراف معياري (0.08) وهو مستوى مرتفع, وجاء بالترتيب الثاني الشفافية بمتوسط حسابي (2.96) وبانحراف معياري (0.08) وهو مستوى مرتفع, وجاء بالترتيب الثالث السلطة والمسئولية بمتوسط حسابي (2.96) وبانحراف معياري (0.1) وهو مستوى مرتفع، يليها الترتيب الرابع الاستقلالية في اتخاذ القرارات بمتوسط حسابي (2.94) وبانحراف معياري (0.12) وهو مستوى مرتفع، وأخيراً المعتقدات الفكرية والمورث الثقافي بمتوسط حسابي (2.93) وبانحراف معياري (0.13) وهو مستوى مرتفع، وقد يعكس ذلك إرتفاع مستوي اللامركزية بين أعضاء المجلس التنفيذى، لما لها من قدرة علي مساعدة الحكومات علي أن أكثر استجابة للاحتياجات المجتمع، وأهمية ذلك في تحسين مستوي الخدمات، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (عبد الوهاب، 2001)، ودراسة (حسانين، 2012)، ودراسة (Gasto, 2013)، ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (10-14)، **مما يجعلنا نقبل الفرض الثاني للدراسة والذي مؤداه "من المتوقع أن يكون مستوى اللامركزية على المستوي المحلي مرتفعاً".**

(3) اختبار الفرض الثالث للدراسة: "توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ثقافة الديمقراطية وتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي":

جدول رقم (19)

تحليل الانحدار البسيط للعلاقة بين ثقافة الديمقراطية وتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي

(ن=30)

المتغير المستقل	معامل الانحدار B	اختبار (ت) T-Test		اختبار (ف) F-Test		معامل الارتباط R		معامل التحديد R^2
		القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	القيمة	المعنوية	
أبعاد ثقافة الديمقراطية ككل	0.445	4.426	0.000	19.593	0.000	0.642	0.000	0.412

يوضح الجدول رقم (19) أن:

- بلغت قيمة معامل الارتباط بين المتغير المستقل "أبعاد ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي ككل" والمتغير التابع "أبعاد تدعيم اللامركزية

علي المستوي المحلي ككل" كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي (0.642)، وهى دالة إحصائياً عند مستوى معنوية (0.01)، وتدل على وجود ارتباط طردي بين المتغيرين.

- وتشير نتيجة اختبار (ف) **(F=19.593, Sig=0.000)** إلى معنوية نموذج الانحدار، وبلغت قيمة معامل التحديد (0.412)، أي أن ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي على المستوي المحلي ككل تفسر (41.2%) من التغيرات في تدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي ككل كما يحددها أعضاء المجلس التنفيذي.
- وقد بلغت قيمة معامل الانحدار (0.445)، وهى تشير إلى وجود علاقة طردية بين المتغير المستقل والمتغير التابع، وتشير نتيجة اختبار ت **(T=4.426, Sig=0.000)** إلى أن تأثير المتغير المستقل على المتغير التابع يعتبر تأثيراً معنوياً وذا دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (0.01).
- وقد يعكس ذلك ترسيخ ثقافة الديمقراطية والتسامح والتفاهم بين أعضاء المجلس التنفيذي, واختيار القيادات ذات القدرات الفاعلة في العمل والداعمة اللامركزية في الإدارة، وهذا ما أكدته نتائج دراسة (عبد المؤمن، 2014)، ودراسة (محمد، 2016)، ويتفق ذلك مع نتائج جداول رقم (17-18).
- **مما يجعلنا نقبل الفرض الثالث للدراسة والذي مؤداه "توجد علاقة طردية دالة إحصائياً بين ثقافة الديمقراطية وتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي".**

ثامناً: آليات مقترحة لتنمية ثقافة الديمقراطية لتدعيم اللامركزية علي المستوي المحلي:

من خلال استعرض التراث النظري للدراسة ونتائج الدراسة الميدانية يمكن التوصل إلى مجموعة من الآليات المقترحة لتنمية ثقافة الديمقراطية لدي أعضاء المجلس التنفيذي علي المستوي المحلي والداعمة اللامركزية لديهم، **وذلك ما يلي:**

(1) التنشئة الاجتماعية الداعمة لثقافة الديمقراطية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- دعم دور الأسرة في تنمية ثقافة الديمقراطية لدي الأبناء من خلال عقد العديد من ورش العمل والندوات للآباء والأمهات لتنمية وعيهم بكيفية تربية أبنائهم وتدريبهم علي كيفية الحوار وإحترام الرأي والرأي الآخر علي أن يشترك في ذلك المجلس القومي للأمومة والطفولة وبيوت الثقافة ومراكز الشباب.

- تعظيم أهمية دور المدرسة في تنمية مهارات السلوك الديمقراطي للطلبة من خلال تدريبهم علي أساليب المشاركة الجادة، والحوار البناء وأدب الإختلاف، وإكسابهم مهارات النقد البناء، وتعليمهم ثقافة الحوار وإحترام الآخر.
- ضرورة إدراج ثقافة الديمقراطية في المناهج التعليمية للحفاظ علي وحدة المجتمع والمشاركة في صنع القرار.
- تبني الدولة لبرامج محددة تعمل علي تنمية ثقافة الديمقراطية بالمجتمع.
- عمل دورات تدريبية تهدف إلي وجود قائد يدعم من قيم ومبادئ ثقافة الديمقراطية.

(2) دعم دور الإعلام لقيم الديمقراطية والمشاركة المجتمعية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- إعداد البرامج الهادفة التي تركز علي تدعيم ثقافة الديمقراطية لدي المواطنين بصفة عامة والنشئ والشباب بصفة خاصة.
- إعداد مواد إعلامية توضح أهمية تدعيم ثقافة الديمقراطية ودورها في تنمية الوعي السياسي لدي المواطنين، وتوعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم والطرق الشرعية للمطالبة والحصول علي هذه الحقوق.
- تبني الإعلام نفسه لقيم الديمقراطية وثقافة الحوار وإحترام الرأي والرأي الآخر والذي ينعكس بدوره علي سلوك المواطنين بالمجتمع.
- إعداد برامج تليفزيونية لتوعية المواطنين بضرورة المشاركة السياسية وخاصة المشاركة في الإنتخابات.
- إعداد مواد إعلامية تدعم نشر ثقافة الديمقراطية والوعي السياسي وتؤكد علي أهمية المشاركة السياسية للمواطنين وذلك في شكل دراما أو إعلانات.

(3) تفعيل دور منظمات المجتمع المدني في بناء وتنمية ثقافة الديمقراطية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- وضع رؤية إستراتيجية تتحرك من خلالها منظمات المجتمع المدني لنشر وتدعيم ثقافة الديمقراطية لدي المواطنين.
- إعطاء مزيد من الحرية لمنظمات المجتمع المدني لممارسة دورها بدون فرض قيود تعرقل من آداءها لدورها علي المستوي المحلي في ضوء ما يسمح به قانون منظمات المجتمع المدني.

- تركيز منظمات المجتمع المدني علي آدائها لدورها دون التطرق لأي أدوار أخري تخرجها عن صميم عملها.
- توفير الإعتمادات المالية المناسبة لقيام منظمات المجتمع المدني بإعداد البرامج والأنشطة التي تساعد في نشر ثقافة الديمقراطية علي المستوي المحلي.
- التعاون بين الجهات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني في إعداد برامج ودورات تدريبية مستمرة لإعداد القيادات المحلية.

(4) تدعيم الاتجاه نحو اللامركزية علي المستوي المحلي:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- العمل على نشر مفهوم اللامركزية لدى العاملين وكيفية تطبيقها.
- عقد العديد من الندوات والمؤتمرات لنشر مفهوم اللامركزية.
- تخفيف الأعباء عن كاهل السلطة الإدارية المركزية.
- وضع نظام توجيه إداري داعم للامركزية.
- الحد من البيروقراطية الإدارية وتسريع وتسهيل عملية صنع القرار الإداري والتنموي، مما يساهم في إيجاد توزيع عادل نسبياً لسلطة صنع القرار والاستثمارات والموارد داخل الدولة.
- إعداد دورات تدريبية مستمرة للقيادات المحلية لإكسابهم المهارة والقدرة علي إتخاذ القرارات.
- التركيز علي تنمية الوعي بأهمية اللامركزية نظراً أنها تساعد علي التخفيف من الروتين الإداري والتنموي عن مؤسسات وهيئات الحكومة المركزية حيث تخلصها من العديد من المسئوليات بإسنادها إلي هيئات إقليمية ومحلية وهذا الوضع يمكن هيئات التخطيط المركزية من الإشراف بشكل فعال وعملي علي متابعة خطط التنمية المختلفة.
- إعطاء مساحة من الحرية للقيادات المحلية لإتخاذ القرارات دون أي إملاءات من القيادات المركزية.

(5) الاهتمام بالتنشئة الاجتماعية الداعمة للامركزية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- بناء القدرات اللازمة لممارسة الحكم اللامركزي من خلال تدعيم السلطات المحلية
- دعم دور المدرسة في المشاركة في الحياة السياسية وخدمة المجتمع المدني.

- تفعيل دور منظمات المجتمع المدني وتبنيها لبرنامج محدد يعمل علي تنمية ثقافة اللامركزية بالمجتمع.
- ضرورة عمل دورات تدريبية تهدف إلي إيجاد قائد ناجح يستثمر الإمكانيات المتاحة لتحقيق اللامركزية.
- الاستعانة بالقيادات الشابة لما لها دور في دعم العملية الإدارية والسياسية والتحفيز علي المشاركة.
- عرض جهات النظر المختلفة من خلال وسائل الإعلام مع توفير الحيادية التامة.

(6) بناء الثقة بين أفراد المجتمع والمجلس التنفيذى علي المستوي المحلي:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- إلتزم القيادات المحلية والتنفيذية بمعايير الشفافية والمحاسبية مع كافة المواطنين.
- المساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين في كافة الخدمات العامة.
- إمداد المواطنين بالمعلومات الصحيحة والموثوق فيها.
- توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم ودورهم تجاه مجتمعهم.
- زيادة الشعور لدي المواطنين بملكيتهم للخدمات العامة وأن المشاركة في تنمية المجتمع المحلي سيعود في الأخير بالنفع عليهم أولاً.
- إتاحة الفرصة لأفراد المجتمع للمشاركة في إتخاذ القرارات التي تهمهم.
- زيادة الوعي بالمسئولية الاجتماعية من خلال تبني جو من الثقة والثقافة المتبادلة بين أفراد المجتمع.

(7) إعادة بناء القوى السياسية:

ويتطلب تحقيق ذلك ما يلي:

- العمل علي تشجيع جموع المواطنين علي المشاركة السياسية عن طريق مؤسساتهم في صنع القرارات السياسية بالتوعية وتقوية الوحدة الوطنية.
- التقدير المتبادل للتنوع بين الثقافات.
- الحوار المتبادل مما يعزز من تحقيق التفاهم والمعرفة والسلام.
- توفيق المصالح والإمكانيات في حالة الصراعات.
- تعزيز إنتاج رأس المال الاجتماعي للمجتمع مما يوفر جواً من الثقة والإطمئنان لجميع المؤسسات العامة.

مراجع الدراسة

أولاً : المراجع العربية:

(1) إبراهيم، أبو الحسن عبد الموجود (2012)، **الديمقراطية وحقوق الإنسان "نظرة اجتماعية"**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

(2) أبو الحسن، إبراهيم محمد (2011)، **تعليم الخدمة الاجتماعية وتنمية ثقافة الديمقراطية**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، إبريل، العدد (30), الجزء (5).

(3) أبو الحسن، إبراهيم محمد (2011)، **ثقافة المجتمع المدني كمتغير في لا مركزية التخطيط وعلاقتها بصنع القرار**، بحث منشورفي المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد (5).

(4) أحمد، سمير نعيم (2004)، **ثقافة الديمقراطية والتنمية وقيم القطاع الثالث**، القاهرةن منتدى حوار الثقافات.

(5) أحمد، صالح عبد الرحمن (2010)، **اللامركزية والفساد دراسة إستكشافية لطبيعة العلاقة في الحالة المصرية**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

(6) البسيوني، أحمد محمد (2002)، **التفاعل الجماعي الموجه للشباب وتنمية سلوكهم الديمقراطي**، بحث منشور في المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، المجلد (2).

(7) الحربي، سعود هلال (2008)، **العيش في الحقيقة مقالات في الفكر والثقافة**، الرياض، العبيكان للنشر.

(8) السروجي، طلعت مصطفي (2009)، **رأس المال الاجتماعي**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

(9) السروجي، طلعت مصطفي (2013)، **إدارة المؤسسات الاجتماعية الإصلاح والتطوير**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

(10) السكري، أحمد شفيق (2000)، **قاموس الخدمة الاجتماعية والخدمات الاجتماعية**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

(11) السيد، أيمن أمين (2013)، **بناء القدرات المؤسسية للوحدات المحلية كأحد متطلبات تفعيل اللامركزية "دراسة مقارنة مع التطبيق علي الحالة المصرية"**، القاهرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

(12) الشوارية، جميل غالب سعد (2019)، **أثر اللامركزية علي فاعلية القرارات الإدارية في بلدية الرصيفة**، الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة آل البيت.

(13) الطوخي، سامي (2010)، **اللامركزية المجتمعيه مدخل التمكين والتنمية المحلية المستدامة**، القاهرة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية.

(14) العبدلي، سمير (2007)، **ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن**، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية.

(15) العزباوي، يسرى أحمد (2016)، **دور الإدارة المحلية في دعم التحول الديمقراطي والتنمية المستدامة**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

(16) المصري، رفيق وآخرون (2007)، **الدين والسياسة والديمقراطية**، القاهرة، مركز حقوق الإنسان والمشاركة الديمقراطية.

(17) بالراشد، محمد (2020)، **التربية علي حقوق الإنسان ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية بالعالم العربي**، بحث منشور في مجلة جيل حقوق الإنسان، مركز جيل البحث العلمي، مارس، العدد (38).

(18) بدوي، أحمد زكي (1993)، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية**، بيروت، مكتبة لبنان.

(19) بلفضل، محمد (2020)، **أي دور للامركزية الإدارية في التنمية المحلية المستدامة**، بحث منشور في مجلة القانون والأعمال، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الحسن الأول، مايو، العدد (56).

(20) حسانين، فاطمة ثابت جاد الكريم (2012)، **العوامل المؤثرة علي ثقافة اللامركزية لدي أعضاء المجالس المحلية بمحافظة الجيزة**، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

(21) حسني، فوزي محمد (2011)، **لا مركزية التخطيط وتأثيرها علي اتخاذ القرار بالمجالس الشعبية المحلية**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، إبريل، العدد (30), الجزء (8).

(22) حسين، سعودي محمد (2018)، **اللامركزية كمدخل لتطوير خدمات الرعاية الصحية بالمجتمعات الحضرية**، القاهرة، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين بمصر، يناير، العدد (59)، الجزء (6).

(23) حمزة، أحمد إبراهيم (2015)، **التخطيط الاجتماعي**، عمان دار الميسرة للنشر والتوزيع.

(24) خضر، لطيفة إبراهيم (2006)، **الديمقراطية بين الحقيقة والوهم**، القاهرة، عالم الكتب.

(25) رضوان، مسعد (2001)، **اللامركزية من منظور القيادات التنفيذية المحلية**، جامعة القارة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، وحدة دعم سياسات اللامركزية.

(26) زرواتي، رشيد (2014)، **تنمية الثقافة وثقافة التنمية "إشكالية الثقافة في التنمية بالبلدان المختلفة**، القاهرة، دار الكتاب الحديث.

(27) زكريا، خالد (2006)، **اللامركزية كمدخل للتنمية في مصر "المتطلبات وإشكاليات التطبيق"**، القاهرة، مجلة النهضة.

(28) زهران، جمال علي (2005)، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية.

(29) سلام، منى جميل (2010)، **معوقات تطبيق اللامركزية بإدارات التربية الاجتماعية**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر، العدد (29), الجزء (4).

(30) شكر، عبد الغفار (1999)، **الجمعيات الأهلية الإسلامية وعلاقتها بالديمقراطية**، القاهرة، معهد دراسات التنمية ومركز الدراسات الاقتصادية والاجتماعية.

(31) عباس، سعيد ياسين (2011)، **الديمقراطية ومفهومها لدي الإنسان دراسة ميدانية**، بحث منشور في مجلة ديالي، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة ديالي، العدد (52).

(32) عبد العزيز، وائل عبد العزيز يوسف (2018)، **اللامركزية كآلية لتحسين جودة خدمات الإسكان**، بحث منشور في مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين بمصر، يونيور، العدد (60)، الجزء (6).

(33) عبد المطلب، صبري بديع (2017)، **المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية في مصر**، بحث منشور في المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (25)، العدد (2).

(34) عبد المؤمن، أسماء محمد (2014)، **ثقافة الديمقراطية والمشاركة في صنع قرارات المجلس التنفيذي بمركز الداخلة بمحافظة الوادي الجديد**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر، العدد (37), الجزء (10).

(35) عبد الوهاب، سمير محمد (2001)، **اللامركزية والتنمية المحلية في ضوء التطورات المعاصرة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

(36) عبد الوهاب، سمير محمد؛ المنوفي، كمال محمود (2007)، **الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات وإستشارات الإدارة العامة.

(37) عبد الوهاب، هبة نزيه (2015)، **نسق المعلومات ودعم اللامركزية في صنع القرارات التخطيطية**، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

(38) عريقات، سمير عبد الحميد وآخرون (2006)، **لامركزية التخطيط في المحافظات المصرية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة.

(39) علام، سعد طه (2015)، **محاور لتنمية المجتمع**، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.

(40) فريد، قوت القلوب محمد (2011)، **اللامركزية كأحد آليات الحد من الفقر**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر، العدد (31), الجزء (14).

(41) كريم، أحمد علاء عبد الحسن؛ أحمد، عامر إبراهيم (2015)، **آثار اللامركزية الإدارية الإقليمية في تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان**، بحث منشور في مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، جامعة بابل، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، المجلد (5), العدد (2).

(42) لوتز، جورج؛ ليندر، وولف (2004)، **البنية التقليدية في الحكم المحلي للتنمية المحلية**، سويسرا، جامعة بيرين، معهد العلوم السياسية.

(43) مجمع اللغة العربية (1996)، **المعجم الوجيز**، القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

(44) محمد، إبراهيم عبد الهادي (2006)، **الإدارة "مفاهيمها وأنواعها وعملياتها**, الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

(45) محمد، رشا محمد خالد (2018)، **واقع الثقافة الديمقراطية لدى أعضاء اتحاد الطلبة في الجامعات الأردنية الحكومية من وجهة نظر الطلبة**، بحث منشور في مجلة دراسات في العلوم التربوية، كلية العلوم التربوية، جامعة الأردنية، المجلد (45), العدد (4).

(46) محمد، طارق صبحي (2011)، **مشكلات العملية التخطيطية بإدارة بناء وتنمية القرية في ضوء التوجة نحو اللامركزية**، بحث منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، أكتوبر، العدد (31), الجزء (10).

(47) محمد، محمود عبد الله (2016)، **ثقافة الديمقراطية وأساليب إتخاذ القرارات التخطيطية علي المستوي المحلي**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

(48) محمد، مروة ثروت (2018)، **تصنيف المحافظات المصرية طبقاً للقدرات التنموية المؤهلة لتطبيق اللامركزية**، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التخطيط الإقليمي والعمراني، جامعة القاهرة.

(49) معهد التخطيط القومي (2012)، **أثر تطبيق اللامركزية علي تنمية المحافظات بالتطبيق علي قطاع التنمية المحلية**، القاهرة، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية.

(50) مكروم، عبد الودود (2004)، **القيم ومسئوليات المواطنة رؤية تربوية**، القاهرة، دار الفكر العربي.

(51) ناجي، أحمد عبد الفتاح (2015)، **التخطيط للتنمية الحضرية المستدامة نحو مدن مستدامة بدول العالم الثالث في ضوء متغيرات العصر**، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.

(52) هلال، علي الدين وآخرون (2010)، **اللامركزية في مصر رؤية الأحزاب وإشكاليات التطبيق**، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية.

(53) يسن، السيد (2007)، **الديمقراطية وحوار الثقافات "تحليل للأزمة وتفكيك للخطاب"**، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

ثانياً: المراجع الأجنبية

(54) B., Crick (2000), **Essay on Citizenship**, London, Continum.

(55) Burge, Clarke Vicki Clinell (2001), **In Search of Good Governance Decentralization and Democracy in Ghana**, U.S.A, Ph.D, Northern Illinois University.

(56) Clark, David Alexander (2006), **The Elger Companion to Development Studies**, UK, Edward Elgar Publishing Limited.

(57) C., Galambos (2009), **Political Tolerance, Social Work Values, Social Work Education**, Journal of Social Work Education, Vol. 45 No. 3.

(58) Duxbury, Nancy, et. al (2007), **Culture as akey Dimension of Sustainability, Exploring Concepts Thems and Models**, Creative City Network of Canada February.

(59) Galambos (2009), **Political to Tolerance Social Work Values and Social Work Education**, Journal of Social Work Education, Vol. 45 No. 3.

(60) Gasto, Frunence (2013), **Challenges to the Implementation of Health Sector Decentralization in Tanzania**, Experiences From Kongwa District Council others Global Health Action, Vol 37.

(61) George, N. Dafermos, (2001), **Management and Virtual Decentralization Network**, University Of Illinois, the Linux Project Originally Published, Chicago.

(62) H.I., Abusharia, (2013), **The Effect Of Civic Education On Promoting The Culture Of Democracy**, Dirasat: Human and Social Sciences, University Of Jordan.

(63) Hiskey, Jonathan and Seligson, Mitchell (2003), **Pitfalls of Power to the People Decentralization Local Government Performance and System Support in Bolivia**, Studies in Comparative International Development, Vol 37, No. 4.

(64) Hussein, Mustafa (2006), **Capacity Building Challenges in Malawis Local Government Reform Programme**, Deveiopment Southern Africa, Vol 23, No. 3.

(65) J., Bessant (2004), **Youth Participation Democratic Practice**, Australian Journal of Political Science, Vol 39, No. 2.

(66) Kerry, Hofheimer, (2006), **The good governance agenda of international development institution**, Virginia, Old Dominion University, Ph.D., Old Dominion University.

(67) Kopang, Emmanuel, Botlhale (2006), **Getting in to the Blackbox Fiscal Decentralization, Popular Participation and Local Government Performance in Botswana.**

(68) K.R., Hope (2000), **Decentralization and Local Governance Theory and Practice in Botswana**, Development Southern Africa, Vol 17 No. 4.

(69) Marco, Skoric (2006), **Technologies of Freedoms: How Culture Shapes The Liberating Potential of Communication Technologies**, ph.D, University of Michigan.

(70) Maddik, Henry (1993), **Democracy Decentralization and Development**, London.

(71) Madrid, Robin (2001), **Fundamentalists and Democracy**, United States, University of American.

(72) Nicola, Giordano (2010), **The Good Governance Agenda for Decentralization in Uttarakhand, India Implications for Social Justice**, Saint Mary University, Canada, 2010.

(73) Park, Jea Wook (2006), **International Understanding of Local Governance and the Present Condition and Problems of Local Governance in Busan**, Busan, Silla University, Department of Public Administration.

(74) Rodriguez, Cristina (2016), **The Impact of Decentralization and New Intergovernmental Relations on Public Service Delivery, A Comparative Analysis of Colombia and Paraguay**, Florida International University, Miami, Florida.

(75) Sackeyfio, Naaborle (2012), **Lights On, Lights Out- The Elusive Promise Of Public Service Delivery And Electricity Provision For The Rural Poor Under Decentralization In Ghana: 1992 – 2008**, City University Of New York, ProQuest, UMI Dissertations Publishing.

(76) Sharma, Chanchal Kumar (2006), **Decentralization Dilemma Measuring the Degree and Evaluating the Outcomes**, Indian Journal of Science, No. 1.

(77) T., Christiano (2008), **Democracy, The Stanford In Encyclopedia Of Philosophy**, Washington, NASW pres, Edition.

(78) UNESCO (2009), **The Power of Culture For Development**, UNESCO, Dominique Roger.

(79) Vani, Kulkarni (2006), **Health, Culture and Democracy The Case Of Decentralization Of Healthcare In India**, Ph.D, University Of Pennsylvania.

(80) Webster's, New (1999), **Dictionary Of English Language**, New York, Delain publishing community, Inc, college Edition.

(81) Zeynep, Kadirbeyoglu (2008), **Decentralization and Democratization the Case of Water User Associations in Turkey**.